

قضية استقلال سيراليون خلال المؤتمر

الدستوري عام 1960م

إعداد

د. أحمد عبد السيد الألفي
المدرس بقسم العلوم الاجتماعية
كلية التربية جامعة دمنهور

دورية الانسانيات . كلية الآداب . جامعة دمنهور
العدد الستون - يناير - الجزء الثاني - لسنة 2023

قضية استقلال سيراليون خلال المؤتمر الدستوري عام 1960م

د. أحمد عبد السيد الألفي

مقدمة:

يُعد مؤتمر سيراليون الدستوري المنعقد في لندن عام 1960م، هو الخطوة الأخيرة في طريق استقلال سيراليون، وفيه تناول الجانب البريطاني والوفد السيراليوني عديد من القضايا التي ترسم شكل دستور هذه الدولة المستقلة حديثاً في غرب إفريقيا، ورتبوا موعداً وكيفية استقلال سيراليون. وقد كان هذا المؤتمر هو جزء من سياسة عامة تبنتها الإدارة البريطانية في مرحلة التحرر الوطني التي سادت القارة الإفريقية، فقبله تم عقد مؤتمرات مماثلة لغانا عام 1954م ونيجيريا عام 1957م، التي مهدت الطريق لاستقلال هذه الدول. وقد استفادت بريطانيا من هذه التجارب في تعاملها مع مؤتمر سيراليون. وقد اعتمدت الدراسة على وثائق وزارة المستعمرات حول المؤتمر التي توضح سير المناقشات وأهم القضايا المطروحة خلاله، وموقف وفد سيراليون من هذه القضايا. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول المناقشات داخل المؤتمر وموقف الأطراف المختلفة من القضايا المطروحة وأسباب هذه المواقف. وتحاول هذه الدراسة أن تجيب عن عدة تساؤلات ومنها:

- ما حجم المساعدات المالية التي قدمتها بريطانيا لسيراليون بعد الاستقلال وأسباب ذلك؟
- كيف نجحت بريطانيا في الحفاظ على مصالحها العسكرية والدفاعية في سيراليون؟
- كيف عالج المؤتمر موقف الموظفين المغتربين بعد الاستقلال وكيفية تعويضهم؟
- ما موقف بريطانيا من الخلاف بين الحزب الحاكم والمعارضة في سيراليون فيما يخص قضية الإصلاح الانتخابي؟

- ما هي البنود الخاص بحماية حقوق الإنسان في دستور سيراليون؟
 - ما هي المقترحات البريطانية الخاصة بإصلاح القضاء وموقف وفد سيراليون منها؟
 - ما طبيعة التغييرات الدستورية المطلوبة قبل الاستقلال؟
 - ما الإجراءات التي تم الاتفاق عليها عند تعديل الدستور؟
 - ما تاريخ استقلال سيراليون الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر؟
- تقع سيراليون في غرب أفريقيا. يحدها غينيا من الشمال والشرق وليبيريا من الجنوب الشرقي والمحيط الأطلسي من الغرب والجنوب الغربي، وتبلغ مساحتها حوالي 27699

ميلا مربعا. وكانت تُعد من أقدم المستعمرات البريطانية في غرب إفريقيا. وفي عام 1808م أصبحت منطقة فريتاون مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، وفي عام 1896م أصبحت المناطق الداخلية في البلاد تحت الحماية البريطانية.⁽¹⁾ وكانت تدار بشكل منفصل عن المستعمرة خلال هذه الفترة. والفاوق بين المستعمرة والمحمية أن الأولى هي أرض استحوذ عليها البريطانيون عن طريق الشراء أو الغزو أو الاحتلال، وهي تتبع وزارة المستعمرات، وسكانها رعايا بريطانيين لهم ما للبريطانيين من حقوق وواجبات، أما المحمية فهي أرض امتد إليها نفوذ الملك عن طريق اتفاقيات ومعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين، وسكانها هم أجاناب في جميع المناطق في الإمبراطورية خارج بلادهم.⁽²⁾

ولكن في سنة 1924م صدر دستوراً جديداً مد اختصاص كل من المجالس التشريعية والتنفيذية في المستعمرة إلى المحمية.⁽³⁾ وقد فتحت الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) لشعب سيراليون نافذة على العالم الخارجي، فأطلع على التطورات الحديثة، وكانت الموجات التحررية قد باتت تغمر جميع أجزاء القارة الإفريقية. ولهذا اضطرت بريطانيا إلى تعديل سياستها نحو مستعمراتها في غرب أفريقيا، ومع وصول حزب العمال للحكم في بريطانيا عام 1945م، أصبحت سياسة بريطانيا تشجيع مستعمراتها على النمو والتطور مع التحول إلى دول مستقلة، تحكم نفسها بنفسها في رابطة واحدة وهي الكومنولث البريطاني Commonwealth.⁽⁴⁾ وقضت هذه السياسة بمزيد من إشراك العناصر الوطنية في حكم البلاد سواء في الحكومة المركزية أو الإدارة المحلية.⁽⁵⁾

(¹) Bankole Kamara Taylor, *Sierra Leone: The Land, Its People and History*, (خرريطة ملحق رقم 1) 12. (Dar es Salaam: New Africa Press, 2011), pp. 9

(²) عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، *تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر* (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001) ص 424.

(³) *A Handbook of Sierra Leone: Facts and Figures*, (Washington: the Information Section of the Embassy of Sirra Leone, 1968), p.10.

(⁴) هي رابطة دولية حرة بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة التي استقلت عنها وظلت محافظة على ولائها للتاج البريطاني، وقد تأسست عام 1944م، ورئيس الكومنولث هو العاهل البريطاني. غير أن هذا المنصب يظل فخرياً، فلا دستور ولا حكومة مركزية لهذه المنظمة الدولية. والهدف الأصلي من هذه الرابطة الإبقاء على صلات التشاور بين بريطانيا والدول المتأثرة بها سياسياً وثقافياً. بإجراء لقاء سنوي بين رؤساء وزارات الدول الأعضاء، ويفترض أن يناقش خلاله عدد من المشكلات التي يعاني منها المجتمعون، ويتولى صندوق التعاون التقني للكومنولث مهمة تأمين تبادل الخبرات الفنية بين الأعضاء. انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، *موسوعة السياسة*، ج 5، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 261.

(⁵) محمد عبد المنعم يونس، *أفريقيا بين الاسترقاق والتحرر "سيراليون"* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981)، ص 365، 366.

ولهذا في عام 1947م تم بحث عدة اقتراحات بقصد تعديل الوضع وصدر قرار بتنفيذها، ونصت على إيجاد أغلبية أفريقية من غير الموظفين في المجلس التشريعي، وكانت الإصلاحات الدستورية مؤثرة في منح المحمية مكانة أقوى من المستعمرة في المجلس التشريعي، وضمان سيطرة رؤساء القبائل⁽⁶⁾ على انتخابات مقاعد المحمية.⁽⁷⁾ وقد أجريت الانتخابات في عام 1951م بناء على هذه التعديلات. ولكن البلاد اجتاحتها موجة من الاضطرابات منها الإضراب الذي وقع في فريتاون في أوائل عام 1955م، كما قامت حركة احتجاج في عامي 1955م و1956م ضد الضرائب المفروضة، وضد بعض الزعماء ممن اتهموا بالفساد. وكانت النتيجة صدور دستور جديد أواخر عام 1956م.⁽⁸⁾ وقد نص على استبدال المجلس التشريعي المكون من 32 عضواً بمجلس النواب المكون من 57 عضواً، حيث يتم انتخاب 39 عضواً بشكل مباشر. ويتألف مجلس النواب الجديد من: رئيس و4 أعضاء بحكم مناصبهم، و14 عضواً منتخباً بشكل مباشر من المستعمرة، و25 عضواً منتخباً بشكل مباشر في المحمية، و12 من زعماء القبائل تنتخبهم مجالس المقاطعات في المحمية وعضوان معينان. وأجريت انتخابات عامة في مايو 1957م وأسفرت عن فوز حزب الشعب السيراليوني، الحزب الحاكم، بـ 26 مقعداً من أصل 39 مقعداً مفتوحاً للانتخابات المباشرة. كما حصل الحزب على دعم حوالي 12 من زعماء القبائل المنتخبين بشكل غير مباشر، ومن المستقلين، الذين انضم بعضهم لاحقاً

⁽⁶⁾ يتألف سكان سيراليون من عدة قبائل يزيد عددها على الثلاثين قبيلة وأهمها وأكبر مجموعتين عرقيتين هما الماندي Mende والتمني Temne ، وتشكل كل منهما 30 ٪ من إجمالي السكان. وتسود الماندي في المقاطعات الجنوبية الشرقية والتمني في المقاطعة الشمالية. وثالث أكبر مجموعة عرقية هم ليمبا Limba الذين يشكلون 8.5 ٪ من سكان البلاد، ويتركزون في الغالب شمال سيراليون. ورابع أكبر مجموعة عرقية هي كونو Kono، ويشكلون 7.6 ٪ من سكان سيراليون. ويتركزون في الغالب في منطقة كونو في شرق سيراليون. خامس أكبر مجموعة هي الماندينغو Mandinka وهم يشكلون 7.4 ٪ من مجموع السكان، ويوجدون بشكل رئيس في الجزء الشرقي والشمالي من البلاد. ويشكل الفولا Fula 6 ٪ من سكان البلاد. وهم من نسل مستوطنين الفولاني في القرنين السابع عشر والثامن، ويعيشون بشكل أساسي في الجزء الشمالي والمنطقة الغربية من سيراليون. وكذلك يوجد الكريول Creole أو الكريو Krio الذين يشكلون 5 ٪ من سكان سيراليون. وهم مولودون في جزر الهند الغربية، وأعيدوا إلى سيراليون بعد إلغاء تجارة الرقيق. وتوجد في المقام الأول في العاصمة فريتاون والمنطقة الغربية المحيطة بها. انظر: محمود شاكر، سيراليون (بيروت: المكتب الإسلامي، 1979) ص 22 – 24، **op. Bankole Kamara Taylor, cit., pp. 11, 12.**

⁽⁷⁾ كريم مطر الزبيدي وأحمد مظهر الهلالي، "الحركة الوطنية في سيراليون 1898 – 1961"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد: 29، العدد: 2، (2022) ص 5.

⁽⁸⁾ راشد البراوي، مشكلات القارة الإفريقية السياسية والاقتصادية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1960) ص 314.

إلى الحزب. وبعد التشاور مع رئيس الوزراء ميلتون مارجاي⁽⁹⁾ Milton Margai، قام الحاكم بتعيين تسعة وزراء في المجلس التنفيذي.⁽¹⁰⁾

وقد دخلت الجولة الأخيرة من التغييرات الدستورية في سيراليون حيز التنفيذ في أغسطس 1958م. حيث جاءت في أعقاب محادثات في نهاية عام 1957م وتبادل للرسائل بين الحاكم ووزير الدولة للمستعمرات في مارس ويونيو 1958م، مما أدى إلى الاتفاق على التغييرات الآتية:

-إعادة تشكيل المجلس التنفيذي ليتألف من الحاكم كرئيس ورئيس الوزراء والوزراء (بما في ذلك اختفاء الأعضاء الرسميين من السلطتين التشريعية والتنفيذية).

-تعيين الحاكم لرئيس الوزراء، وتعيين الحاكم للوزراء الآخرين بتوصية من رئيس الوزراء.

-إلغاء منصب رئيس المفوضين (المسؤول السابق عن الإدارة الإقليمية).

-إلغاء منصب السكرتير الأول، وإنشاء منصب جديد لنائب الحاكم مكانه.

-الحاكم مسؤول بموجب الدستور حسب تقديره عن الشؤون الخارجية والدفاع والخدمة العامة والأمن الداخلي وتنظيم الشرطة وممارساتها ومراقبتها.

وقد تم إدخال هذه التغييرات حيز التنفيذ بموجب مرسوم مجلس سيراليون (دستور) لعام 1958م. ويتألف المجلس التنفيذي، بموجب هذا الدستور، من الحاكم ورئيس الوزراء وما لا يقل عن سبعة وزراء آخرين. ويتألف مجلس النواب من رئيس وتسعة وثلثين عضواً منتخباً بشكل مباشر واثنى عشر عضواً منتخباً بشكل غير مباشر (الزعماء الكبار) وعضوين معينين دون تصويت.⁽¹¹⁾

(9) ولد في عام 1895م وتلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة الإرسالية في بونتي Bonthe، وتعليمه الثانوي في أكاديمية ألبرت في فريتاون: وكلاهما كانا تابعين للإرساليات الإنجيلية الأمريكية. وحصل على شهادة الطب عام 1926 من جامعة دورهام Durham ببريطانيا. عند عودته إلى سيراليون، أمضى بعض الوقت في عيادة خاصة قبل أن ينضم إلى الحكومة كمسؤول طبي في عام 1928م. وتقاعد في عام 1950م من منصب كبير المسؤولين الطبيين. كان عضواً نشطاً في جمعية منظمة سيراليون (S.O.S)، وبناءً على نصيحته، قامت هذه الجمعية بالاندماج مع حزب الشعوب، الذي أصبح يعرف باسم حزب الشعب السيراليوني. وفي عام 1952م أصبح زعيم لحزب الشعب السيراليوني صاحب الأغلبية في المجلس التشريعي القديم، ومنذ ذلك الحين كان وزير الصحة والزراعة، ورئيس الأعمال الحكومية وأخيراً رئيس الوزراء، وفي الدستور الجديد لسيراليون في عام 1958م أصبح أول رئيس وزراء ووزير للشؤون الداخلية والتنمية. وحصل على وسام فارس في عام 1959م. انظر: Sierra Leone Delegation, S.L.B (60)14, Secret and Personal, Brief No. 14, C.O. 879/179, p. 65.

(10) Sierra Leone: The Making of a Nation, British Information Services, (London: 1960), p. 28.

(11) Draft report (1), S.L. (60) 26, 2nd May, 1960, C.O. 879/ 181, p. 110.

القوى السياسية في سيراليون وتشكيل وفد التفاوض:

غير أن النجاح الذي أحرزته غانا بالحصول على الاستقلال سنة 1957م داخل نطاق الكومنولث، والتطورات التي شهدتها نيجيريا والمستعمرات الفرنسية، كان من الأسباب التي دفعت الشعب إلى المطالبة بالاستقلال.⁽¹²⁾ وبعد زيارة لينوكس بويد Lennox Boyd وزير الدولة للمستعمرات لسيراليون في يونيو 1959م، تم الاتفاق على دعوة وفد يضم جميع الأطراف لحضور مؤتمر في لندن في أوائل عام 1960م لمناقشة إمكانية إجراء تغييرات دستورية في المستقبل.⁽¹³⁾ وقد كانت الجبهة الوطنية تتشكل من الأحزاب السياسية الرئيسية في سيراليون وهي:

-حزب الشعب السيراليوني: (S. L. P. P) هو الحزب الحكومي ولديه 25 عضوًا في مجلس النواب، بالإضافة إلى دعم 11 من كبار زعماء القبائل، اثنان منهم وزيران دون حقبية. وهو حزب يميني ومعتدل في النبرة. زعيمه هو ميلتون مارجاي (عضو مؤسس منذ عام 1952).⁽¹⁴⁾ وهدف الحزب هو أفرقة الوظائف العامة وتطبيق القضاء المستقل في المحمية وتوفير التعليم المجاني والإجباري، وإعداد برنامج للتنمية الاقتصادية مع تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.⁽¹⁵⁾

-كتلة حزب الشعب الوطني: مجمل عدد الأعضاء في مجلس النواب هو ثمانية أعضاء، وتتكون من:

أ-حزب الشعب الوطني: (P.N.P) ولديه خمسة أعضاء في مجلس النواب. وقد تم تشكيله، في سبتمبر 1958م، بشكل أساسي بسبب الانشقاقات عن حزب الشعب السيراليوني. وزعيمه هو ألبرت مارجاي⁽¹⁶⁾ Albert M.Margai (شقيق رئيس الوزراء).⁽¹⁷⁾

(أحمد طاهر، إفريقيا في مفترق الطريق (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والنشر، 1965) ص253؛¹²⁾ راشد البراوي، مرجع سابق، ص 314.

⁽¹³⁾ Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p. 129; J. F. A. Ajayi & Michael Crowder, History of West Africa, Vol.2, (New York: Columbia University Press, 1973), p. 648.

⁽¹⁴⁾ Sierra Leone Delegation, S.L.B (60)14, Secret and Personal, Brief No. 14, C.O. 879/179, p. 64.

⁽¹⁵⁾ محمد عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 354.

تلقي تعليمه في سيراليون. عمل كمرض من Moyamba) من مواليد عام 1910م في منطقة مويامبا¹⁶⁾ عام 1931م إلى عام 1944م. ثم درس القانون في بريطانيا وتخرج في عام 1948م وعاد إلى سيراليون حيث سجل كمحام في المحكمة العليا وأسس مكتبًا خاصًا. شغل مناصب وزارية في مجالات التربية والزراعة والموارد الطبيعية والمالية بين عامي 1951م و1964م. وفي عام 1951م، انتخب في المجلس

ب- حركة استقلال سيراليون التقدمية (S. L. P. L. M) كان لها عضوان في مجلس النواب. تم تشكيلها في عام 1956م. وكانت ترى أنه لا محل للخلافات الحزبية في بلد ما يزال خاضعاً للاستعمار. وقد اتجهت صوب الطبقة الوسطى من الشباب المثقف في صفوف الكريول ونشر الوعي بأن النكبات التي أصابتها بسبب السياسة الاستعمارية.⁽¹⁸⁾

ج- الحزب الديمقراطي الراديكالي. وله عضو واحد في مجلس النواب ولا يوجد أعضاء له في الوفد.

- الحزب التقدمي المتحد (U.P.P): وله عضو واحد في مجلس النواب، وقد كان حزب المعارضة الرسمي بعد انتخابات عام 1957م، مع تسعة أعضاء منتخبين ويُزعم أنهم يمثلون مجتمع الكريول. ثلاثة من هؤلاء تركوا أو طُردوا في عامي 1957م و 1958م، وفي أواخر عام 1959م حدث انقساماً آخر أدى إلى تفكك شبه كامل للحزب التقدمي المتحد في مجلس النواب، وله عضو واحد هو روجرز رايت⁽¹⁹⁾ Rogers Wright. وقد أَلَّفَ المنشقون الحزب التقدمي المستقل.⁽²⁰⁾

- المجلس الوطني لسيراليون (N.C.S.L): كان هذا أقدم حزب سياسي في سيراليون عشية الاستقلال. تأسس في أغسطس 1950م نتيجة اندماج عديد من المنظمات شبه السياسية في المستعمرة. بعد هزيمته في انتخابات عام 1951م، قدم زعيم الحزب، الدكتور بانكول برايت Bright Bankole، اقتراحاً في المجلس التشريعي يطالب

التشريعي، وأصبح أول وزير للتعليم عندما تم تعيينه في عام 1952م. وفي عام 1957م أعيد انتخابه لعضوية مجلس النواب عن دائرة مويامبا الجنوبية. وحدث خلاف بينه وبين أخيه ميلتون مارجاي على ، Siaka Steven رئاسة حزب الشعب السيراليوني ولهذا استقال من الحزب وأسس مع سيكا ستيفنز الحزب الوطني الشعبي، وفي سبتمبر 1958 تم تعيينه وزيراً للزراعة في حكومة الجبهة المتحدة. انظر: <http://www.sierra-leone.org/Heroes/heroes8.html> accessed: 5/9/2022

⁽¹⁷⁾ Sierra Leone Delegation, S.L.B (60)14, Secret and Personal, Brief No. 14, C.O. 879/179, p. 64.

⁽¹⁸⁾ راشد البراوي، مرجع سابق، ص 315.

⁽¹⁹⁾ (ولد في عام 1905م، ودرس القانون في بريطانيا، وكان محامياً في فريتاون وشخصية بارزة في السياسة في فترة ما قبل الاستقلال في سيراليون. وهو زعيم ومؤسس الحزب التقدمي المتحد عام 1955م، ودخل الانتخابات في عام 1957م، وفاز هو وحزبه بخمسة مقاعد ليصبح المعارضة الأكثر قوة في مجلس النواب. وانضم إلى رئيس الوزراء ميلتون مارجاي في الجبهة المتحدة. انظر: C. Magbaily Fyle, Historical dictionary of Sierra Leone, (Maryland: Scarecrow Press, 2006), p. 165.

⁽²⁰⁾ Sierra Leone Delegation, S.L.B (60)14, Secret and Personal, Brief No. 14, C.O. 879/179, p. 64.

باستقلال المستعمرة. ولكن تم رفض هذا الاقتراح. بعد ذلك، لجأ الحزب إلي مهاجمة حزب الشعب السيراليوني بعنف وعارض عديد من الإجراءات الحكومية. ولم يكن للمجلس الوطني لسيراليون تأثير كبير في سيراليون. وهُزِمَ مرة أخرى في انتخابات عام 1957م. وتوفى زعيمه عام 1958م وبعد وفاته تفكك وضعف الحزب.⁽²¹⁾

انعقاد المؤتمر 20 أبريل - 4 مايو 1960:

بناء على ما سبق تم تمثيل جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية لحضور مؤتمر لندن الدستوري. وفي عام 1960م، وافقت أحزاب المعارضة على الانضمام إلى حزب الشعب السيراليوني في الجبهة الوطنية المتحدة، وهو ائتلاف بقيادة ميلتون مارجاي، وذهب الممثلون⁽²²⁾ إلى لندن ورتبوا مع الحكومة البريطانية موعد وكيفية استقلال سيراليون.⁽²³⁾ وعقد المؤتمر، الذي افتتح في لانكستر هاوس Lancaster House، في 20 أبريل 1960، وانتهى في 4 مايو 1960، بواقع تسع جلسات عامة.⁽²⁴⁾

(21) Joe A.D. Alie, a New History Sierra Leone, (New York: Martin's Press, 1990), p. 214.

(22) تكون وفد سيراليون من 24 عضو وهم: ميلتون مارجاي رئيس الوزراء، محمد سنوسي مصطفى (وزير التربية والتعليم والرعاية الاجتماعية، H.E.B. John وزير المالية، وبي جون M.S. Mustapha وزير الأشغال والإسكان، وجون كاريفا سمارت Kande Bure وكاندي بوري وزير التجارة والصناعة، I.B. Taylar Kamara وزير الأراضي والمناجم والعمل، وتاييلور كامارا وزير دولة، ورئيس بارامونت ريموند Bai Koblo Pathbana ورئيس بارامونت باي كوبلو باثابنا وزير الاتصالات، ورئيس D.I. Sumner وزير دولة، ودي سمنر Raymond B.S. Koker كوكر عضو مجلس النواب، ورئيس بارامونت فاندي مصطفى Jaia Kai Kai بارامونت جيا كاي كاي، والسيدة كونستانس جون A.H. Demdy عضو مجلس النواب. ودوميني Vandí Mustapha ممثل المرأة والكريول. وكان هؤلاء جميعاً أعضاء في حزب John - Constance Cummings - الشعب السيراليوني. وضم الوفد من المعارضة ألبرت مارجاي، وسياكا ستيفنز، عن حزب الشعب عن حركة استقلال سيراليون التقدمية، وروجرز رايت، و هيكتور T.S. Mbriwa الوطني، ومبريوا J. Barthes Wilson، عن الحزب التقدمي المتحد، وبارت ويلسون H.R.S. Bultman بولتمان، عن الحزب التقدمي المستقل، John Arnold Nelson Williams وجون أرنولد نيلسون ويليامز، C.M.A. Thompson، عن مجلس عمال سيراليون، وتومسون H.N. Georgeston وجورستون، ممثل المناطق الريفية في المستعمرة، والسيدة J.C. Dougan عن المجلس الوطني لسيراليون، ودوجان، وهي تمثل المحمية. كما شارك مسؤولون من سيراليون وهم: موريس دورمان E. Harris هاريس، M. Macleod الحاكم في سيراليون منذ سبتمبر 1956م، ومكلويد سميت Mourie Dorman، Sierra Leone Delegation, S.L.B (60)14، سكرتير المالية منذ سبتمبر 1957م. انظر: Smith Secret and Personal, Brief No. 14, C.O. 879/179, pp. 65 - 67.

(23) John R. Cartwright, Political Leadership in Sierra Leone, (University of Toronto Press, 1978), p.72; Christopher Fyfe, a Short History of Sierra Leone, (London: Longmans, 1964), p. 178.

(24) Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p. 129.

وقد افتتح وزير الدولة للمستعمرات، إيان ماكلويد⁽²⁵⁾ Iain Macleod رَسْمِيًّا المؤتمر الدستوري لسيراليون في لانكستر هاوس، في لندن، في يوم الأربعاء 20 أبريل 1960م. وفي كلمته في بداية المؤتمر قال: "أود أن أشيد بالتقدم المنظم والمنهجي الذي حققته سيراليون في المجال الدستوري. وأعتقد أن كلتا حكومتينا يمكن أن تفخر بهذا الأمر." وتابع "الوقت قد حان الآن للنظر في إجراء مزيد من التغييرات. أعلم أن السيد لينوكس بويد قد تأثر بروح التصميم التي تعامل بها الوزراء مع مشاكلاتهم عندما زار سيراليون في يونيو 1959م. كما تأثر بالرغبة العميقة والواضحة لجميع الأطراف في الاستقلال. وفي ذلك الوقت، أخبر الوزراء أنه من الصواب القبول باستقلال سيراليون داخل الكومنولث، ووافق على أنه من الأفضل إجراء مناقشات حول مزيد من التغييرات في الدستور في أوائل عام 1960م." وأضاف "وبهذه الروح وجهت دعوة إلى حكومتكم لإرسال وفد من جميع الأطراف إلى هذه المحادثات. وهدف المؤتمر هو النظر في المشاكلات التي ستواجه سيراليون بعد ذلك، وفي ضوء فحصنا لها، نرى ما إذا كان بإمكاننا الاتفاق على التاريخ، والتدابير التي يجب اتخاذها مسبقاً لإعلان الاستقلال."⁽²⁶⁾

وقد عبر السيد ميلتون مارجاي رئيس وزراء سيراليون في كلمته الافتتاحية عن فخره بالتقدير الذي قدم إلى أعضاء الوفد. وحدد هدف بلاده من المؤتمر عندما قال: "تأمل أن نستطيع إقناع حكومة صاحبة الجلالة بأننا قادرين على تكوين دولة تصبح عضواً مستقلاً تماماً، برعاية الحكومة البريطانية، في رابطة الكومنولث." وأكد في كلمته على عدد من النقاط منها: أنه لن يكون هناك أي سعى للسيطرة والتغلب على أي فرد أو مجموعة في سيراليون. وكذلك من الضروري إيلاء أهمية للجوانب الاقتصادية والمالية للاستقلال، وحاجة بلاده إلى المساعدة بكافة الطرق لتنمية مواردها الطبيعية، والتأكيد على أهمية المساعدة البريطانية في هذا الشأن. وأكد على الترحيب بموظفي الخدمة المدنية المغتربين

، توفي في 20 يوليو (Skipton, Yorkshire) ولد في 11 نوفمبر 1913م في سكيبتون، يوركشاير⁽²⁵⁾ 1970م، عن عمر يناهز 56 عامًا. وقد قاتل في الحرب العالمية الثانية، في فرنسا والنرويج، وأصيب بجروح خطيرة في ساقه. وقد كان سياسي في حزب المحافظين البريطاني. ثم تولى منصب وزير الدولة للصحة عام 1952م. وشغل منصب عضو البرلمان عن إنفيلد ويست. وشغل منصب وزير الدولة للعمل والخدمة الوطنية بين عامي 1957 و1959م. ثم شغل منصب وزير الدولة للمستعمرات في الفترة من 1959 إلى 1961م. حتى أكتوبر 1961م. انظر: accessed: 5/9/2022

<https://www.thepeerage.com/p4584.htm#i45832>

⁽²⁶⁾ Summary Record of the First Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Wednesday, 20th April, 1960, S.L. (60) 1st Meeting, C.O. 879/180, p.4.(ملحق رقم 2)

في سيراليون وأنهم لن يعاملوا بشكل أقل تفضيلاً إذا استمروا في الخدمة بعد الاستقلال. وعبر عن أمله في أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تاريخ الاستقلال، وتلقى وعداً من حكومة صاحبة الجلالة برعاية عضوية سيراليون الكاملة في الكومنولث.⁽²⁷⁾

وفي خطاب السيد موريس دورمان Mourie Dorman حاكم سيراليون في بداية المؤتمر ذكر أن سيراليون كان ارتباطها ببريطانيا أطول من ارتباط جميع البلدان الأخرى في أفريقيا تقريباً، ولكنها عندما تكون مستقلة، ستسعى للحفاظ على علاقاتها وتطويرها كعضو كامل في الكومنولث. وأشار إلى التطور الاقتصادي في سيراليون في السنوات الأخيرة، ورغم هذا فهي ستعاني مشكلات اقتصادية خلال السنوات القادمة بسبب تباطؤ معدل نمو العائدات. وأيد رئيس الوزراء في تأكيده على الحاجة إلى المساعدة البريطانية في المستقبل.⁽²⁸⁾

وهكذا فقد كان هناك اتفاق بين الجانب البريطاني⁽²⁹⁾ وممثلي سيراليون في المؤتمر على فكرة استقلال سيراليون داخل إطار الكومنولث، بحيث تكون سيراليون دولة ملكية ملكتها هي الملكة إليزابيث الثانية Elizabeth II ملكة المملكة المتحدة، ويمثلها في سيراليون حاكم تعيينه الملكة، وله صلاحية تعيين رئيس الوزراء من بين أعضاء مجلس النواب على أن يكون حائزاً على الأغلبية في المجلس. وإن الحاكم لن يكون مسؤولاً بأي شكل أمام الحكومة البريطانية، ولكنه سيقوم بواجباته وفق دستور سيراليون.⁽³⁰⁾ ولهذا بدأ المؤتمر في مناقشة المشاكلات المختلفة التي ستواجه سيراليون في مرحلة الاستقلال وما بعدها:

(27) Text of the Speech of Sir Milton Margai at the Official Opening of the Sierra Leone Constitutional Conference on 20th April, 1960, Annex C, C.O. 879/181, p.116. (ملحق رقم 3)

(28) Summary Record of the First Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Wednesday, 20th April, 1960, S.L. (60) 1st Meeting, C.O. 879/180, pp. 6,7.

(29) كان وفد التفاوض البريطاني خلال هذا المؤتمر يتكون من إيان مكلويد وزير الدولة للمستعمرات (وزير الدولة David Drummond, Earl of Perth ورئيس الوفد، ومعه إيرل بيرث "ديفيد دروموند" وكيل وزارة الدولة لشؤون المستعمرات، Hilton Poynton في مكتب المستعمرات، وهيلتون بوينتون C.G. و سي جي إيستوود John Martin ومن أعضاء مكتب المستعمرات، السير جون مارتين P.A. Carter، وبي كارتر M.G. Smith، وأم جي سميث A.Emanuel، وإيمانويل Eastwood. Annex "A", Those Taking Part in the Conference, Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p.

(30) كريم مطر الزبيدي وأحمد مظهر الهلالي، مرجع سابق، ص 11؛ محمد عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 371.

أولاً: المساعدات المالية لسيراليون بعد الاستقلال:

اقترح وزير الدولة للمستعمرات أن يكون أحد الموضوعات التي تتم مناقشتها في المؤتمر هو الآثار المالية للاستقلال. واقترح أنه نظراً لأن سيراليون لم تعد مؤهلة عند نيل الاستقلال للحصول على المساعدة التي كانت تقدم له عندما كان مستعمرة بريطانية في مجالات التنمية والقوات العسكرية، فمن المستحسن دراسة قدرة سيراليون على تحمل الأعباء الإضافية التي قد تتجم عن الاستقلال. ولا سيما وإن سيراليون بلد فقيرة نسبياً، بسبب مواردها المحدودة وحجمها، مقارنة بجيرانها الأكبر في غرب أفريقيا البريطانية، غانا ونيجيريا. وإن الاستقلال سيؤدي لضغوط إضافية على الميزانية، وعلى هذا ستكون هناك حاجة إلى مساعدة مالية خارجية للحفاظ على برنامج ملائم لعملية التنمية في البلاد. وقد توقع الجانب البريطاني طلب وفد سيراليون خلال المؤتمر ببعض الضمانات بشأن المساعدة المالية بعد الاستقلال، مثل المساعدة الفنية التي حصلت عليها نيجيريا وغانا. وكذلك توقع أن يطلبوا المساعدة في مقابل تكلفة حصول بريطانيا على بعض الأراضي والمباني العسكرية والبحرية في فريتاون، التي يرغب مكتب الحرب والأميرالية في البقاء فيها. وقد يطلبون مساهمة بريطانية في تغطية خطة التعويض للموظفين المغتربين. ونتيجة لإدراك الجانب البريطاني لأهمية المساعدة المالية لسيراليون بعد الاستقلال. فقد تمت توصية وزير الدولة للمستعمرات، أن يحث وزراء سيراليون على ضرورة بذل كل جهد لجعل الإقليم مستقراً من الناحية المالية، وعلى وجه الخصوص اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للسيطرة على صناعة الماس⁽³¹⁾ والحصول على أكبر قدر ممكن منها. ويوصى بعدم تقديم أي ضمانات محددة في هذه المرحلة تتعلق بمساعدة بريطانيا، ولكن اتخاذ موقف مفاده أن

(31) تُعد صناعة تعدين الماس في سيراليون غير فعالة ومهدرة حيث كانت تشير التقديرات إلى أنه ربما يُترك 50 في المائة من الماس في باطن الأرض ومن غير المحتمل استخراجها في مرحلة لاحقة. حيث أدى انتهاك القانون والنظام، وانحراف العمالة عن المساعي الزراعية، إلى التبدد لواحد من أكثر الأصول الطبيعية قيمة في الإقليم. وأدت عمليات تهريب الماس من الإقليم إلى منع جميع المحاولات للسيطرة على عمليات الحفر وفرض الضرائب على الناتج بمعدل يتناسب مع قيمته. وبعد دراسة بريطانيا للوضع المالي لسيراليون فقد توصلت لعدة استنتاجات وهي: إن الإنفاق الإضافي على الدفاع والتعويض والتمثيل الأجنبي، وما إلى ذلك، بعد الاستقلال سيفرض عبئاً رأسمالياً كُلياً لا يقل عن مليون جنيه إسترليني وعبئاً متكرراً لا يقل عن مليون جنيه إسترليني بعد ذلك. وهناك احتمالات، بأنه يمكن اتخاذ تدابير تزيد من حصيلة تعدين الماس لتصل إلى مليون جنيه إسترليني في السنة. ولكن حتى إذا تحققت، فإن سيراليون ستكون بالكاد قادرة على الاستقرار من الناحية المالية بعد الاستقلال، ومن المحتمل أن تكون المساعدة المالية عن طريق المنح أو القروض ضرورية لحدوث مزيد من التنمية. Financial Assistance to Sierra Leone after Independences, WAR. 16/1026/09, Brief No.1, C.O. 879/179, pp. 3- 5.

الاستقلال يعني القدرة على الاستقرار مالياً وسياسياً وأن الحكومة المستقلة لا ينبغي أن تتوقع مساعدة مباشرة من الحكومة البريطانية بعد الاستقلال إلا عن طريق المساعدة الفنية أو قروض مساعدة الكومنولث.⁽³²⁾

وأثناء مناقشات المؤتمر تم تنفيذ التوصيات السابقة وأبلغ الجانب البريطاني وفد سيراليون أن الحكومة البريطانية قد وافقت على منح سيراليون مساعدة مالية قدرها 7.5 مليون جنيه إسترليني حتى عام 1964/1965م، وتشتمل على منحة قدرها 3.5 مليون جنيه إسترليني، وقروض مساعدة من الكومنولث بقيمة 3.5 مليون جنيه إسترليني، وبالإضافة إلى مساعدة فنية قد تصل إلى نصف مليون جنيه إسترليني.⁽³³⁾

وكان رد فعل وفد سيراليون هو ترحيب من رئيس الوزراء ميلتون مارجاي وتوجه بالشكر للحكومة البريطانية على هذه المساعدة المالية. وقد أعرب نيلسون ويليامز⁽³⁴⁾ Nelson Williams أنه بالرغم من امتنانه للمساعدة التي قدمتها بريطانيا، فإنه شعر بخيبة أمل لأنه توقع مساعدة أكبر من ذلك، حيث أنه لم يكن لسيراليون أبداً نصيب عادل من أموال التنمية والرفاهية الاستعمارية، ولم يكن وضعها المالي جيداً. وربما كان من الأفضل لو لم يُطلب من حكومة سيراليون دفع مثل هذه التعويضات الباهظة. خاصة وأن المساعدة المالية المقدمة فعلاً لسيراليون، التي يتم تقديمها الآن، قليلة مقارنة بما قدمته بريطانيا للأقاليم الأخرى. وينبغي لبريطانيا أن تأخذ في الاعتبار الالتزامات الجديدة لسيراليون وألمح إلى التسهيلات التي ستقدمها سيراليون بموجب اتفاق الدفاع المقترح لبريطانيا. وأعرب عن أمله في أن تحصل سيراليون في المستقبل على مساعدة سخية، وأن ترعى الحكومة البريطانية محاولاتها لطلب المساعدة من المنظمات الدولية. وأعرب تومسون Thompson (المجلس الوطني لسيراليون) عن تأييده لشكر رئيس الوزراء للحكومة البريطانية على المساعدة المقدمة؛ لكنه شعر بخيبة أمل أيضاً لأنها لم تكن كبيرة، نظراً لارتباط سيراليون الطويل ببريطانيا باعتبارها مستعمرة قديمة ومخلصة. وعبر عن

⁽³²⁾ Ibid., pp. 1,2.

⁽³³⁾ Summary Record of the Eighth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Wednesday, 4th May, 1960, S.L. (60) 8st Meeting, C.O. 879/180, p.23.

⁽³⁴⁾ (كان عضواً مؤسساً للحزب في الحزب التقدمي المتحد مع باريت ويلسون، وانشق معه بعد خلاف وقع مع روجرز رايت، وانضموا معاً للحزب التقدمي المستقل، وهو من أحزاب المعارضة. انظر: Sierra Leone Delegation, S.L.B (60)14, Secret and Personal, Brief No. 14, C.O. 879/179, p. 67.

نفس الرأي ألبرت مارجاي وروجرز رايت، وأيدت السيدة هاريس كذلك بيان رئيس الوزراء. وأعرب باريت ويلسون عن أمله في أن تأتي معونة أكبر في المستقبل من بريطانيا ومصادر أخرى.⁽³⁵⁾

وإجمالاً فإن أعضاء وفد سيراليون قد رحبوا بالمساعدة المقدمة من حكومة الملكة المتحدة، مع أمل في مساعدات أكبر من الحكومة البريطانية أو من المنظمات الدولية. وفي ختام المحادثات، أبلغ وزير الدولة للمستعمرات المؤتمر بأن حكومة جلالة الملكة تعترف بأن التزامات إضافية ستقع على عاتق سيراليون في السنوات الأولى من الاستقلال في مسائل مثل الدفاع وخطة التعويضات، التي سيكون من الصعب الوفاء بها دون مساعدة خارجية. وبناءً على ذلك، تمت إحاطة المؤتمر بموافقة حكومة جلالة الملكة على تقديم المساعدات السابقة لسيراليون. كما أكدت على تقديم المساعدات الفنية لسيراليون على غرار المساعدات التي قدمت للأقاليم الأخرى المستقلة حديثاً.⁽³⁶⁾

ثانياً: اتفاقية الدفاع المشتركة بين بريطانيا وسيراليون:

بدأ الجانب البريطاني يدرس كيفية ضمان المتطلبات الدفاعية لحكومة جلالة الملكة في سيراليون بعد الاستقلال. ولهذا فقد اقترح وزير الدولة للمستعمرات أن يكون أحد الموضوعات المطروحة للمناقشة هو استعراض عام لمسائل الدفاع. وأراد الجانب البريطاني الاستفادة من تجربته في نيجيريا حيث كان يرى أن في المحادثات الدستورية المستأنفة في عام 1958م، تمت مناقشة إمكانية عقد اتفاقية دفاع بشكل غير رسمي من قبل وزير المستعمرات مع رئيس الوزراء ورؤساء وزراء الأقاليم، وعندما حصل على موافقتهم على الخطوط العريضة لهذه الاتفاقية، وتم إخطار المؤتمر رسمياً بموافقة رئيس الوزراء ورؤساء وزراء الأقاليم على أنه سيكون من مصلحة البلدين المشتركة التعاون في مجال الدفاع. ويقترح اعتماد نفس التكتيكات في مؤتمر سيراليون.⁽³⁷⁾ وقد أشار لهذا وزير الدولة للمستعمرات في بيانه الأولى فقال: "من الواضح إنه ليس من المناسب أن يناقش المؤتمر

⁽³⁵⁾ Summary Record of the Eighth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Wednesday, 4th May, 1960, S.L. (60) 8st Meeting, C.O. 879/180, pp. 23, 24.

⁽³⁶⁾ Draft Report (3) Note by the Secretary General, S.L. (60)30, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p. 124; Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p.132.

⁽³⁷⁾ Defence, Brief No.2, S.L.B (60) 2, Secret and Personal, C.O. 879/179, pp. 6, 7.

تفاصيل أي اتفاق من هذا القبيل، وهو أمر يجب أن يكون موضوع تفاوض بين الحكومات. ولكن سيكون من المفيد أن ينظر المؤتمر فيما إذا كان سيرحب من حيث المبدأ بمثل هذا الاتفاق.⁽³⁸⁾

وكان الجانب البريطاني قد درس هذا الأمر مع رؤساء الأركان الذين أكدوا على أهمية فريتاون لبريطانيا، لأنها تقع على الطريق البحري الحيوي إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح. ولهذا فقد شددوا على أهمية حصول الحكومة البريطانية على مرافق في فريتاون لتزويد السفن بالوقود في وقت السلم والحرب⁽³⁹⁾، وكذلك الحصول على حقوق غير مقيدة للطيران والتنزيل للطائرات التابعة للقوات البريطانية ستكون مطلوبة في أوقات السلم والحرب. وحدد الرؤساء المرافق الخاصة التي ستكون مطلوبة في سيراليون من أجل تلبية المتطلبات المذكورة أعلاه. واقتروا أنه في مقابل هذه المرافق يمكن للحكومة البريطانية أن تعرض، بشروط يُتفق عليها، مساعدة عسكرية لحكومة سيراليون للدفاع ضد العدوان الخارجي⁽⁴⁰⁾ وتوفير الموظفين والتدريب للقوات المسلحة، ومرافق للتدريب في بريطانيا، ومشورة الخبراء، وتوفير الأسلحة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن توفير السفن والطائرات إذا لزم الأمر ومنح حقوق التحليق والتشغيل في بريطانيا والأقاليم التابعة لها. وخلص رؤساء

⁽³⁸⁾ Initial Statement by the Secretary of State, S.L.(60)3, 20th April, 1960, C.O. 879/181, p.7.

⁽³⁹⁾ أثناء الحرب العالمية الثانية كانت فريتاون قاعدة مهمة للقوات العسكرية البريطانية في غرب أفريقيا، خاصة وأن بريطانيا كانت قد فقدت السيطرة على البحر المتوسط. وكانت جميع الفرق العسكرية والمعدات المتجهة إلى الشرق تمر عن طريق غرب أفريقيا، فكانت تمر بسيراليون في كل أسبوع مئات السفن الحربية وغيرها، وأنفقت السلطات البريطانية أموالاً باهظة لبناء استحكامات ومعسكرات ضخمة للقوات البريطانية المرابطة هناك، كما تم تعبيد الطرق وإنشاء مطار هيستنجز Hastings في ضواحي فريتاون. انظر: محمد عبد المنعم بونس، مرجع سابق، ص 364.

⁽⁴⁰⁾ كان الجانب البريطاني يرى أن لاستقلال غينيا عام 1958م تداعيات على سيراليون. فالعلاقات بين حكومة سيراليون وسيكو توريه Sekou Toure كانت متوترة. وكان من المعروف أنه على علاقة ودية مع ألبرت مارجاي، زعيم حزب المعارضة الرئيسي، وكان يعتقد أنه قد يحاول توسيع نفوذه من خلال تسلل عملاء سياسيين، حيث إن لديه عديد من الأتباع بين المقيمين الغينيين في سيراليون، ولا سيما تلك المرتبطة بتجارة الماس غير المشروعة. ومن غير المرجح أن يحاول، بسبب انشغاله داخل غينيا، العدوان العلني على سيراليون. لكن تزايد النفوذ الشيوعي في غينيا خلال عام 1959م يجب بالضرورة أن يثير القلق ويزيد من احتمالية حدوث أي تهديد من غينيا لسيراليون. خاصة مع حقيقة أن القوات العسكرية في سيراليون كانت غير كافية ومصممة أساساً للقيام بدور الأمن الداخلي. وبناءً على ذلك، سترحب سيراليون على الأرجح بتعهد من بريطانيا بأنه في حالة حدوث عدوان، ستكون بريطانيا على استعداد لتقديم المساعدة لهم. انظر: Defence, Brief No.2, S.L.B (60) 2, Secret and Personal, C.O. 879/179, p.6.

الأركان إلى أن منح هذه المتطلبات العسكرية التي توقعوها وتقديم المساعدة المتبادلة على الأسس التي اقترحوها ينبغي أن يتجسد في شكل اتفاقية دفاع تُبرم عند الاستقلال.⁽⁴¹⁾ وقد كانت البنود الرئيسية لاتفاقية الدفاع المقترحة بين الحكومة البريطانية وحكومة سيراليون هي:

1. تتعهد الحكومتان بأن تقدم كل منهما للآخر ما قد يلزم من مساعدة للدفاع المتبادل.
2. تتعهد الحكومة البريطانية بتزويد حكومة سيراليون، بناء على طلبها وبشروط يتم الاتفاق عليها، بأفراد للمساعدة في إدارة المرافق العسكرية لسيراليون وتدريب قواتها المسلحة؛ وتوفير مرافق تدريب لأعضاء هذه القوات؛ وتوفير مشورة الخبراء للمساعدة في الأمور العسكرية التشغيلية والتقنية، والمساعدة في توريد المعدات العسكرية.
3. تتمتع الطائرات العسكرية لأي من البلدين، بما في ذلك الطائرات الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة لأي من البلدين، بمرافق التحليق وحق التحليق الجوي غير مقيد في أراضي أي من الحكومتين.
4. تسمح حكومة سيراليون للأيرالية بالاحتفاظ بالترتيبات القائمة للتزويد بالوقود البحري ومخزن التسليح البحري وتشغيله، في وقت السلم والحرب، ومنح استخدام مرسى فريتاون دون قيود.
5. تسمح حكومة سيراليون، في حالات الطوارئ، بتزويد السفن التجارية بالوقود، وتوفير التسهيلات للمراقبة البحرية للشحن والإقامة لبعض أفراد القوات البحرية الملكية والموظفين، وتسمح أيضا بالسيطرة على محطة Wilberforce W/T واحتلالها وتركيب محطة استقبال إضافية بها.
6. تتعهد حكومة سيراليون بالسماح بنقل الإمدادات والمعدات التي تطلبها الحكومة البريطانية لأغراض اتفاق الدفاع دون عائق أو تمييز إلى سيراليون وعبرها وخارجها، حسب الاقتضاء.
7. ما ورد أعلاه، والأحكام الضرورية الأخرى التي يتعين وضعها وتجسيدها في اتفاق رسمي يُبرم بين حكومتي سيراليون وبريطانيا عند الاستقلال.⁽⁴²⁾

⁽⁴¹⁾ Defence, Brief No.2, S.L.B (60) 2, Secret and Personal, C.O. 879/179, pp. 6,7.

⁽⁴²⁾ Sierra Leone – Defence, Main Heads of Proposed Defence Agreement Between the United Kingdom and Sierra Leone Governments, S.L.(60)19, 26th April, 1960, C.O. 879/181, p.99.

وطرح وزير المستعمرات إيان ماكلويد هذه البنود الرئيسية المقترحة على أعضاء وفد سيراليون مع تأكيده إن أي اتفاق يُبرم سيكون بين دولتين مستقلتين متساويتين، وأن تاريخ الاستقلال ليس مشروطاً بالتوقيع عليه. وإن اتفاقية الدفاع مع بريطانيا لن تنتقص من سيادة سيراليون بعد الاستقلال، ولن تمنع سيراليون من الدخول في اتفاقيات مع دول أخرى. وإنه قد تمت مناقشة البنود الأساسية في الاتفاقية المقترحة مع حكومة سيراليون. ثم تمت إحالتها إلى المؤتمر، حتى يتسنى للمؤتمر معرفة ما هو مقترح بين الحكومات. وفي الوقت المناسب، سيتم صياغة هذه البنود الأساسية وإدراجها في مشروع اتفاق رسمي، ستتاح للهيئة التشريعية لسيراليون الفرصة لمناقشته قبل التوقيع.⁽⁴³⁾

وقد أقر نيلسون وويليامز بالحاجة إلى المساعدة المتبادلة في الدفاع بين بريطانيا وسيراليون، لكنه اقترح أنه ينبغي توضيح أن سيراليون لن تلتزم بالاتفاق المقترح إلا بعد الاستقلال. ويجب أن ينظر المؤتمر أيضاً إلى اتفاقية الدفاع المفصلة، وليس فقط البنود الرئيسية. ورحب بمناقشة الهيئة التشريعية لسيراليون لأي اتفاق دفاع قبل التوقيع عليه. وفي ضوء ذلك، اقترح أن تمت المساعدة الدفاعية التي تقدمها بريطانيا ليس فقط إلى القوات البرية لسيراليون، ولكن إلى القوات البحرية والجوية. واتفق كل من ألبرت مارجاي وروجرز رايت على أن استخدام المرافق في سيراليون من قبل حكومة صاحبة الجلالة يجب أن يخضع للتفاوض وليس دون قيود، على النحو المقترح في البنود الأساسية. وقال سيكا ستيفنز⁽⁴⁴⁾ Siaka Steven إن الوقت الحالي لن يكن مناسباً لمناقشة اتفاقية الدفاع. حتى تصبح سيراليون مستقلة، لتكن المفاوضات بين أنداد، ولا سيما وأن الأجواء يبدو فيه أن الاستقلال بطريقة ما مشروط بالتوقيع على اتفاق الدفاع. ولا ينبغي أن تمر هذه الهواجس دون أن يسمع بها أحد في المؤتمر، لأن حكومة سيراليون، التي يحتمل أن يدعمها رؤساء

⁽⁴³⁾ Summary Record of the Sixth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Thursday, 28th April, 1960, S.L.(60) 6th Meeting, C.O.879/180, p.18.

⁽⁴⁴⁾ من مواليد 24 أغسطس 1905م، في مويامبا Moyamba، بسيراليون، توفي في 29 مايو 1988م، في فريتاون. تلقى تعليمه في فريتاون وتخرج من كلية روكسين Ruskin College، بجامعة أكسفورد، حيث درس العلاقات الصناعية. وكان ستيفنز ضابط شرطة وعامل مناجم ورئيس محطة سكة حديد قبل تأسيس اتحاد عمال المناجم المتحدة عام 1943م. ومثل حزب شعب سيراليون في مجلس الحماية، وأصبح وزير الأراضي والمناجم والعمل من 1951م حتى 1956م. وانشق مع ألبرت مارجاي عن حزب الشعب السيراليوني، وكونا الحزب الشعبي الوطني حيث أصبح نائب رئيس الحزب في الفترة من 1958م حتى 1960م. انظر: C. Magbaily Fyle, *op. cit.*, pp. 197, 198.

القبائل وغيرهم في الهيئة التشريعية، لن تجد صعوبة في الحصول على أغلبية في مجلس النواب لصالح اتفاقية الدفاع.⁽⁴⁵⁾

وتدخل رئيس الوزراء ميلتون مارجاي وذكر إنه لا ينبغي قراءة المعاني المخفية في البنود المقترحة للاتفاق. وإن الاستقلال ليس مشروطاً بالتوقيع على اتفاقية الدفاع، أو احتفاظ حكومة صاحبة الجلالة بالسيطرة على شؤون الدفاع في سيراليون بعد الاستقلال. وإن البنود الأساسية لاتفاقية الدفاع هي في المقام الأول مسألة بين الحكومتين في هذه المرحلة، وسيتم شرح تفاصيل الاتفاق الرسمي، الذي سيتم التفاوض بشأنه في الوقت المناسب، بشكل كامل في الهيئة التشريعية، حتى يتسنى لجميع المعنيين فهم ما ينطوي عليه الأمر قبل التعهد بأي التزام. ولم يكن لديه شك في أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مرض لجميع الأطراف. وأخيراً، دحض الاقتراح القائل بأن رؤساء القبائل كانوا مجرد أدوات للحكومة. وقد أيد هذا الرأي محمد مصطفى (وزير المالية) وبارامونت كوبلو باثابنا Pathbana (وزير دولة). وفي النهاية تدخل وزير المستعمرات ماكلويد فقال: "إن تفاصيل اتفاقية الدفاع تخضع للتفاوض، وسيتم توضيحها في اتفاق رسمي، الذي سيناقشه المجلس التشريعي لسيراليون."⁽⁴⁶⁾

وفي النهاية كان ما توصل له المؤتمر في هذا الشأن هو:
-أبلغ المؤتمر بأن الحكومة البريطانية وحكومة سيراليون اتفقتا على التفاوض بشأن اتفاق دفاع ينص على التعاون المتبادل في مجال الدفاع، على أن يوقع بعد الاستقلال.
-أكد وزير الدولة للمستعمرات للمؤتمر أن اتفاقية الدفاع هي مسألة تفاوض حر بين الدول المتساوية. ولم يكن توقيعها شرطاً لمنح الاستقلال ولن يمنع سيراليون من الدخول في اتفاقات مع بلدان أخرى.

-أحيط المؤتمر علماً، دون المساس بآراء فرادى المندوبين، بأن الشروط الكاملة لاتفاق الدفاع المقترح مع بريطانيا ستعرض على الهيئة التشريعية للنظر فيها قبل التوقيع عليها.⁽⁴⁷⁾

⁽⁴⁵⁾ Summary Record of the Sixth Plenary Session Held at Lancaster House, London , S.W.1, on Thursday, 28th April, 1960, S.L.(60) 6th Meeting, C.O.879/180,, pp. 18, 19.

⁽⁴⁶⁾ **Ibid.**, p.19.

⁽⁴⁷⁾ Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p. 132; Draft Report (1), S.L. (60)26, 2nd May, 1960, C.O. 879/181, p. 113.

ويبدو واضحاً من البنود الأساسية المقترحة أن الهدف البريطاني ضمان الوجود العسكري القوي في سيراليون، من خلال استمرار السيطرة على ميناء فريتاون، والمرافق الأساسية اللازمة لضمان مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وكانت تخشى من أن عرض الاتفاق التفصيلي سيؤدي للدخول في تفاصيل وربما هجوم من المعارضة علي بعض البنود، ولهذا كان حرصها على إعلام المؤتمر بالبنود الأساسية، وإرجاء الموافقة على البنود التفصيلية بعد عرضها على الهيئة التشريعية.

ثالثاً: تأمين حقوق موظفي بريطانيا في الخدمة المدنية بسيراليون:

أوضح البيان الأول لوزير المستعمرات "أن من المشاكل التي على المؤتمر حلها، مناقشة مشكلات موظفي الخدمة المدنية في الخارج، الذين يشكلون في الوقت الحالي جزءاً من الخدمة البريطانية لما وراء البحار. وتتمثل المشكلة الرئيسية في ضرورة إنشاء خدمة عامة محلية في أقصر وقت ممكن مستمدة إلى حد بعيد من السيراليونيين. ويجب اتخاذ جميع الخطوات الممكنة عن طريق المنح الدراسية والإعارة والتدريب في أثناء الخدمة، لتعيين عدد كاف من الموظفين المحليين المؤهلين وإعدادهم لمهام الاستقلال الثقيلة. ولكن التقدم في تطوير الخدمة العامة على أساس محلي سيكون متفاوتاً ويستغرق وقتاً، وأعتقد أنكم جميعاً تدركون معي أنه لسنوات قادمة ستظل هناك حاجة لأشخاص من الخارج في خدمة سيراليون. ويسعدني أن هذا تم الاعتراف به في رسالة من حكومة سيراليون عام 1958م. ويترتب على ذلك أنه يجب أن نحاول تشجيع عدد كبير من الأعضاء الحاليين في الخدمة المدنية الخارجية لبريطانيا على الاستمرار في الخدمة في سيراليون بعد الاستقلال. إذا أريد تحقيق ذلك، يجب أن يكونوا واثقين من أنهم سيستمررون في التمتع بشروط وأحكام خدمة مُرضية، وعلى وجه الخصوص أن الترقية ستظل محكومة بالمعايير العادية للمؤهلات والخبرة والجدارة. ومع اقتراب سيراليون من الاستقلال، ستنتقل السيطرة على الخدمة العامة من الحاكم إلى اللجنة التنفيذية للخدمة المدنية العامة. وبناءً عليه فقد أكدت بريطانيا أنه ينبغي تقديم تعويضات للموظفين المعينين من قبل وزير الدولة للمستعمرات نتيجة انتقال المسؤولية النهائية عنهم إلى لجنة الخدمة المدنية المحلية في

سيراليون. وقد أكدت حكومة سيراليون، على أهمية وضع مخطط لتشجيع العاملين في الخارج على الاستمرار في الخدمة، مع قبولها للحاجة إلى خطة للتعويضات.⁽⁴⁸⁾

وعرض على المؤتمر مذكرة توضح البنود الأساسية لخطة التعويضات وشروط الخدمة، وجاء فيها أن حكومة سيراليون أقرت بضرورة إدخال شروط التقاعد الخاصة للخدمة العامة في سيراليون إذا اعتبر وزير الدولة للمستعمرات أنه من الضروري القيام بذلك في صياغة الدستور الجديد. وتتضمن هذه الشروط تشجيع الموظفين في الخارج على الاستمرار في الخدمة بدلاً من المغادرة. ووافقت حكومة سيراليون على المقترحات المتعلقة بخطة استحقاقات التقاعد التي اقترحها وزير الدولة للمستعمرات في أوائل عام 1960م، ونوقشت في نهاية فبراير بين ممثلي الحكومة ورابطة كبار موظفي الخدمة المدنية في سيراليون. واتباعاً لنسق المخططات السابقة مثل تلك الخاصة بغانا ونيجيريا، فإن التعويض عن فقدان الوظيفة يجب أن يكون مبلغاً مقطوعاً محسوباً وفقاً لجداول وضعها خبيراً حكومياً. وتأخذ هذه الجداول، في الحسبان المسار الوظيفي والعمر ومدة الخدمة. ولتشجيع الموظفين على البقاء، سيتم دفع هذا المبلغ الإجمالي ليس فور التقاعد ولكن على ثمانية أقساط سنوية، وأن الأقساط مستحقة الدفع لأولئك الذين يختارون البقاء بالإضافة إلى أولئك الذين يغادرون، وأن رصيد التعويضات المستحقة يتحمل فائدة بنسبة 5% . وكذلك لن يُطلب من أي موظف التقاعد لأسباب دستورية، ولكن عندما يُطلب من الموظفين التقاعد عند إلغاء المنصب أو على أساس اعتلال صحته، فسوف يُدفع له كامل المبلغ المستحق في دفعة واحدة في تاريخ التقاعد. وبالنسبة للموظفين الذين سيستمرون في الخدمة سيتم تجميد تعويضه واحتسابه على الحد الأقصى الذي تم بلوغه وفقاً لمدة الخدمة بعد بداية هذا المخطط. وسيتم تنفيذ هذا المخطط على الموظفين المعيّنين تعين دائماً وخاضعا للمعاشات التقاعدية، والذين تم تعيينهم من قبل وزير المستعمرات أو من ينوب عنه قبل 31 مارس 1960م.⁽⁴⁹⁾

كما عرض الوفد البريطاني على المؤتمر "مشروع اتفاق المسؤولين العاملين بين بريطانيا وسيراليون" وقد تضمن البنود التالية:

⁽⁴⁸⁾ Initial Statement by the Secretary of State, S.L. (60)3, 20th April, 1960, C.O. 879/181, p.7.

⁽⁴⁹⁾ Scheme of Retirement Benefits for The Public Service, S.L. (60)22, 27th April, 1960, C.O. 879/181, p.102.

1. شروط الخدمة: المطبقة على الموظف الذي يستمر في الخدمة العامة في سيراليون في أو بعد اليوم المحدد يجب ألا تكون أقل ملاءمة من تلك التي كانت سارية عليه قبل ذلك التاريخ مباشرة. وتتم ترقيته على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين في الخدمة العامة مع مراعاة مؤهلاتهم وخبراتهم.

2. التقاعد والمعاشات: حق للموظف الذي يستمر في الخدمة العامة في سيراليون في اليوم المحدد أو بعده أن يتقاعد ويخضع أهليته وأهلية أرملته وأطفاله ومَعَالِيهِمْ وممثليه الشخصيين لتلقي معاش تقاعدي.

3. يظل الموظفون الذين هم أعضاء في الخدمة المدنية أو القضائية الخارجية لبريطانيا مؤهلين لنظرها في نقلهم أو ترقيتهم إلى الوظائف العامة في بعض الأقاليم الأخرى. وعلى حكومة سيراليون أن تمتثل لأي طلب يقدم بهذا الشأن.

4. مجلس الاستئناف: للموظف الذي يستمر في الخدمة العامة في سيراليون في اليوم المحدد أو بعده، الحق في استئناف أي قرار تأديبي أو أي قرار بإنهاء تعيينه، مما قد يؤثر على أهليته للمعاش التقاعدي. ويقدم الاستئناف إلى مجلس يتألف من: عضو واحد تعيينه حكومة سيراليون؛ وعضو واحد تعيينه رابطة موظفي الخدمة المدنية أو هيئة مهنية أخرى يرشحه الموظف المعنى ورئيس معين بالاتفاق بين حكومة سيراليون والهيئة المعنية على النحو الوارد. ويجب أن تكون إجراءات المجلس غير رسمية ولكن يجب أن يكون للمجلس حق الوصول إلى جميع المستندات المتاحة. ويحق لهذا المجلس إلغاء أو تعديل أي توصية مقدمة من لجنة الخدمة.⁽⁵⁰⁾

وأثناء المناقشات حول هذه البنود قال رئيس الوزراء ميلتون مارجاي إن وفد سيراليون، بعد المناقشة، توصل إلى ثلاثة استنتاجات:

أولاً: التأكيد على أن الهدف من أي خطة تعويض ينبغي أن يكون تشجيع الموظفين المغتربين على البقاء.

ثانياً: بالنسبة للنص القائل (لا يُطلب من أي موظف التقاعد لأسباب دستورية) ينبغي تغيير ذلك للنص إلى أنه يجوز لحكومة سيراليون إحالة الموظف إلى التقاعد لأسباب

⁽⁵⁰⁾ Public Officers Agreement, S.L. (60)23, 27th April, 1960, C.O. 879/181, p.105.

سياسية، شريطة أن يُدفع لهذا الموظف مبلغ من التعويض بالإضافة إلى استحقاقه العادي للتعويض، من أجل تعويضه عن فقدانه لمنصبه على أسس سياسية.

ثالثاً: اقترح وفد سيراليون أن يقتصر نظام الاستئناف، المقترح من مشروع اتفاق الموظفين العموميين، على مسألة استحقاق الموظفين للتعويض أو حقوق المعاشات التقاعدية، بدلاً من أن يتعلق أيضاً بقرارات إنهاء التعيينات والقرارات التأديبية الأخرى.

وفي البداية عبر الجانب البريطاني عن ترحيبه بالنقطة الأولى من هذه الملاحظات. وتعليقاً على الاقتراح الثاني المقدم من وفد سيراليون، أشار الجانب البريطاني إلى أن ذلك لن يكون له تأثير جيد على الخدمة العامة لأنه سيقوض ثقة الموظفين في أمن وظائفهم المستقبلية. وهذا سيؤدي إلى مغادرة أعداد كبيرة من الموظفين. وقد كان من الضروري وضع خطة تطمئن الموظفين في الخارج إلى أنهم سيعاملون من جميع النواحي على قدم المساواة مع زملائهم الأفارقة ولن يتم تجاوزهم للترقية بسبب جنسيتهم. ويحتاج الموظفون إلى أن يكونوا واثقين من أن المعايير العادية للترقية والجدارة والقدرة ستكون الاعتبار الوحيد في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم المهنية في المستقبل.⁽⁵¹⁾

وقال الدكتور كاريفا سمارت⁽⁵²⁾ Karefa Smart إن حكومة سيراليون تفضل قبول المخاطرة المتمثلة في مغادرة عدد قليل من الموظفين الإضافيين بدلاً من التخلي عن سلطة تقاعد الموظفين على أسس دستورية. وفي ذات السياق قال محمد مصطفى على أنه يجب معاملة الأفارقة والأوروبيين على قدم المساواة عند النظر في الترقية. وقال تايلور كامارا Taylar Kamara (وزير التجارة والصناعة) إنه على أساس السجل السابق لحكومة سيراليون، ليس لدى المغتربين أي سبب للخوف من التضحية بمصالحهم من أجل الأفارقة، ولكن لا ينبغي منح الأوروبيين امتيازات تنتقص من سيادة حكومة سيراليون. بينما أشار باراماونت ريموند كوكر Raymond Koker (وزير دولة) إلى أنه بموجب هذا المخطط،

⁽⁵¹⁾ Record of Discussion Between the United Kingdom and Sierra Leone Government on the Proposed Compensation Scheme and Public Officers Agreement for Sierra Leone Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Monday, 2nd May, 1960, C.O.879/180, p.28.

⁽⁵²⁾ من مواليد 1915، تلقى تعليمه في أكاديمية ألبرت، في فريتاون، وحاصل على ماجستير في الصحة العامة من جامعة هارفارد. خدم في الجيش الملكي الكندي أثناء الحرب، عين مسؤول طبي لمنطقة غرب أفريقيا لمنظمة الصحة العالمية، وكان مندوب سيراليون في منظمة الصحة العالمية. وهو عضو في حزب Sierra Leone الشعب السيراليوني وكان وزير الأراضي والمناجم والعمل أثناء عقد المؤتمر. انظر: Sierra Leone Delegation, S.L.B (60)14, Secret and Personal, Brief No. 14, C.O. 879/179, p. 65.

قد يتم نقل الموظفين الذين قررت حكومة سيراليون الاحتفاظ بهم إلى أقاليم أخرى، دون أي حق من جانبها في الاحتفاظ بهم في سيراليون. وكان رد جون مارتن John Martin (عضو مكتب المستعمرات البريطاني)، إنه لا يوجد ما يمنع نقل موظف مغترب إلى إقليم آخر إذا كانت حكومة سيراليون قادرة على الاستغناء عنه، وفي مثل هذه الظروف، سيتعين على الموظف سداد أي مقدمات تعويض قد يكون حصل عليها. والهدف من ذلك هو إزالة الخوف من أن يكون الموظفون المغتربون في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل إدخال النظام عندما كان لديهم احتمال الترقية على أساس الجدارة في سيراليون وكذلك الأمل في الحصول على وظيفة في إقليم آخر.⁽⁵³⁾

ورد الوفد البريطاني على ميلتون مارجاي، قال: "إن عبارة "الأسباب الدستورية" كان القصد منها التمييز بين التقاعد المطلوب لأسباب تأديبية والتقاعد المطلوب لأسباب تتعلق بالسياسة الحكومية وبتحريض من الحكومة. ولن يؤثر ذلك على سلطة الحكومة في إلغاء وظيفة الموظف وإحالة إلى التقاعد وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في قانون المعاشات التقاعدية الحالي. وسيتلقى الموظف المتقاعد من جراء إلغاء المنصب تعويضه دفعة واحدة، وليس على أقساط، حيث لن يكون هناك فائدة من دفع تعويض على أقساط إلى موظف لم تعد خدماته مطلوبة. وفيما يتعلق بالنقطة الخاصة بمجلس الاستئناف وافق المؤتمر على أنه ينبغي تعديل للنص على أن حق الاستئناف الذي تمنحه الاتفاقية يجب أن يتعلق فقط بفقدان المعاش التقاعدي أو حقوق التعويض.⁽⁵⁴⁾

وبدا خلال النقاش للجانب البريطاني أن وفد سيراليون لم يكن معنياً بالأحكام الواردة في الاتفاقية المقترحة لحماية سبل الترقية بقدر اهتمامه بحق الحكومة في مطالبة الموظفين بالتقاعد. ولهذا اقترح الجانب البريطاني تعديل النص القائل (لا يُطلب من أي موظف التقاعد لأسباب دستورية) إلى أنه عند تطبيق نظام التعويضات، سيكون متاحاً لحكومة سيراليون الاستغناء عن خدمات الموظفين المختارين. ويحق لهؤلاء الموظفين الحصول على التعويض دفعة واحدة. وبعد ذلك، تتحمل اللجنة التنفيذية للخدمة العامة المسؤولية، ولن يُطلب من الموظفين المتبقين، مثل بقية موظفي الخدمة العامة في سيراليون، التقاعد

⁽⁵³⁾ Record of Discussion Between the United Kingdom and Sierra Leone Government on the Proposed Compensation Scheme and Public Officers Agreement for Sierra Leone Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Monday, 2nd May, 1960, C.O.879/180, pp. 29, 30.

⁽⁵⁴⁾ *Ibid.*, p. 30.

المبكر إلا عند إلغاء مناصبهم أو بسبب اعتلال الصحة أو لأسباب تأديبية. وستستمر الترقية العادية على أساس المؤهلات الرسمية والخبرة والجدارة. وهذا ما وافق عليه وفد سيراليون.⁽⁵⁵⁾

ويتضح من العرض السابق أن سعي الجانب البريطاني كان لضمان حصول الموظفين التابعين لها على التعويضات المناسبة بعد استقلال سيراليون، ومن تنتهي خدمته منهم تضمن حصوله على معاشه التقاعدي بجانب التعويض السابق، ومن يستمر منهم في الخدمة يحصل على شروط عمل مناسبة بعد الاستقلال تضمن حقوقه في الترقية والتقدم الوظيفي.

رابعاً: قضية الإصلاح الانتخابي في سيراليون:

درس الجانب البريطاني أهم النقاط في قضية الإصلاح الانتخابي قبل المؤتمر وحدد موقفه منها. وأول هذه النقاط كان تشكيل مجلس النواب في سيراليون الذي تكون من 12 عضواً يمثلون المستعمرة و27 عضواً يمثلون المحمية، وهؤلاء يتم انتخابهم من خلال الانتخابات المباشرة، وكذلك هناك 12 عضواً يمثلون زعماء القبائل الكبار، تنتخبهم مجالس المراكز. وقد كان هناك حجج مختلفة طرحها حزب الشعب الوطني برئاسة ألبرت مارجاي والحزب التقدمي المتحد برئاسة روجرز رايت، ضد استمرار هذه الترتيبات الدستورية، فكانوا يحثون على إنشاء مجلس ثانٍ يمثل فيه كبار زعماء القبائل، وكانت حجتهم أن النظام الحالي غير ديمقراطي. حيث يتم دفع رواتب الزعماء من قبل الحكومة وتعينهم ويمكنها عزلهم. والزعيم في الواقع هو إداري وشبه موظف مدني وبالتالي يجب عليه التصويت للحكومة، وأن يكون عضواً في الحزب الحاكم. وكذلك يمكن للوزراء، بدعم من الزعماء، التفوق في التصويت على جميع النواب من كلا الحزبين. وأيضاً إدخال السياسة الحزبية في الشؤون المحلية أمر غير مرغوب فيه. حيث إن الزعماء ملزمون بدعم الحكومة وهذا يعني أنهم يفقدون تعاطف المعارضة، وهذا يؤدي إلى أن تصبح المعارضة إما معادية لجميع الزعماء أو عندما يصلون إلى السلطة ينتقمون من الزعماء الذين كانوا

⁽⁵⁵⁾ Public Officers: Compensation Scheme, S.L. (60), 4th May, 1960, C.O.879/181, p. 123.

الداعمين الرئيسيين للحكومة السابقة، أو تأمين أنصارهم بين رؤساء القبائل من خلال التأثير على انتخابات المشيخات أو انتخابات مجالس المقاطعات.⁽⁵⁶⁾

أما الحجج التي كانت تعارض هذا الرأي فهي تدور حول أن الزعيم ليس إدارياً وشبه موظفاً مدنياً، وإن محاولة وصفه على هذا النحو أمر غير دقيق، فحقيقة أن الحكومة تدفع لهم منحة من الخزنة تعادل رواتبهم وتمارس قدرًا من السيطرة على رواتبهم لا تجعلهم موظفين مدنيين أكثر من أعضاء مجلس النواب الذين قد يقال أيضًا إنهم يتقاضون رواتبهم من قبل الحكومة. وكذلك رئيس الوزراء والحكومة في سيراليون يرون أن رئاسة القبائل⁽⁵⁷⁾ مؤسسة نشطة وحيوية وترغب جميع الأطراف في الحفاظ عليها في هذه المرحلة. والزعماء ذوو الخبرة هم إلى حد ما المتحدثون باسم شعوبهم. وإنشاء مجلس الزعماء المقترح من المعارضة سيؤدي إلى تفكك منظومة زعامة القبائل، لأنها ستفقد أي قدرة على التأثير. خاصة وأنه لا يمكن أن يكون المجلس للزعماء فقط، لأن هذا لن يوفر أي تمثيل للمستعمرة. وكان الرأي البريطاني هو إنه لا يوجد ما يبرر الضغط على حكومة سيراليون لإدخال أي تغييرات في الوضع الحالي للزعماء في الهيئة التشريعية في المستقبل القريب، ولكن في وقت لاحق إذا كان هناك إجماع عام في سيراليون على أن الوقت قد حان للتغيير، بالطبع سيكون بإمكانهم دائمًا تعديل الدستور وفقًا لذلك، وبأي إجراء يتم تحديده لمثل هذه التعديلات.⁽⁵⁸⁾

أما المحور الثاني فقد كان تمثيل السكان في مجلس النواب، من بين الأعضاء المنتخبين، يمثل 12 عضوًا دائرة انتخابية في المستعمرة بمتوسط عضو واحد لكل 10500 شخصاً، و27 يمثلون المحمية بمتوسط عضو واحد لكل 75000 شخصاً، كما يأتي 12 زعيماً للقبائل من المحمية. وإذا تمت إضافتهم إلى الممثلين المنتخبين من

⁽⁵⁶⁾ Electoral Reform, S.L.B. (60)3, Secret and Personal, Brief No.3, C.O. 879/179, pp. 9, 10.

⁽⁵⁷⁾ تتضمن العملية التي يمكن خلالها لأي شخص أن يصبح من الزعماء الكبار (باراماونت)، وبالتالي يتمتع بعضوية مجلس النواب، أربع عمليات انتخابية منفصلة: الأولى، يجب انتخاب السلطة القبلية التمثيلية في المشيخة وعدد المشيخات في سيراليون 146 مشيخة، والثانية يجب على السلطة القبلية اختيار شخص مؤهل بشكل مناسب ليكون الزعيم الأعلى ثم تجري انتخابات مجلس المقاطعة، وعدد المقاطعات 12 مقاطعة، وثالثاً، يجب انتخاب الزعيم الكبير من مجلس المقاطعة ويكون متعلماً لتمثيل المقاطعة في مجلس النواب. انظر: Appendix "A" to Brief No.3, Procedure for the Election of Paramount Chiefs and Their Election to the Legislature, C.O.879/179, p. 15.

⁽⁵⁸⁾ Electoral Reform, S.L.B. (60)3, Secret and Personal, Brief No.3, C.O. 879/179, pp.11,12.

المحمية، فهناك عضو واحد لكل 54500 شخصاً. باختصار، من الواضح أن التمثيل غير متوازن. ويطالب حزب الشعب الوطني المعارض بزيادة عدد الأعضاء من المحمية، ولكن هذا يعارضه رئيس الوزراء ميلتون مارجاي لأنه لا يرغب في إتاحة أي فرصة لفادة الكريول في المستعمرة لإثارة الشعور الشعبي ضد الحكومة، من خلال الادعاء بأن مصالحهم قد تم تجاوزها بشكل صارم وإخضاعها لمصلحة الأشخاص الأقل تعليماً في المحمية. وكان الموقف البريطاني يتفق مع رئيس الوزراء وحكومة سيراليون، فيرى أن الترتيبات القائمة قد تمت بعد مناقشة محلية كبيرة، ولم يمر عليها مدة طويلة، خاصة وأن تكلفة توسيع مجلس النواب ستكون كبيرة.⁽⁵⁹⁾

أما المحور الثالث فقد كان حق الاقتراع، والذي كان للبالغين في المستعمرة رهناً بمؤهلات ملكية صغيرة، ولكن حق الاقتراع كان أقل اتساعاً في المحمية، حيث كان يتعين على الفرد إما دفع الضريبة المحلية أو امتلاك العقارات أو الإلمام بالقراءة والكتابة قبل أن يكون مؤهل للتصويت. وقد كانت هناك عقبات تقف أمام حق الاقتراع العام للبالغين. ومنها تصويت المرأة حيث إن كثيراً منهن متعلمون جيداً، ومؤهلين تماماً لتأدية دورهم في الحكومة الديمقراطية. من ناحية أخرى، لم تتح الفرصة للكثير منهن قط لتشكيل أحكام مستقلة خاصة بهن في الأمور العامة؛ بعض الرجال لديهم عشرون زوجة أو أكثر، والذين قد يُتوقع منهم التصويت كما يواجههم أزواجهم. وهناك صعوبة أخرى تتمثل في أن النساء بشكل عام غير خاضعات للضرائب، وبالتالي لا يتم تسجيلهن في القوائم الضريبية، التي يجب أن تكون أساس السجل الانتخابي. وكان الحل الذي سيتبناه الجانب البريطاني الضغط على رئيس الوزراء ونوابه، لتقديم تعهد بأن الانتخابات القادمة، متى كانت، ستجرى على أساس الاقتراع العام للراشدين.⁽⁶⁰⁾

وهكذا فقد حدد الجانب البريطاني أهم النقاط التي يمكن أن يدور حولها النقاش في المؤتمر وموقفه منها، وفي البيان الأولى لوزير الدولة للمستعمرات صرح فيما يخص النظام الانتخابي وطبيعة وحجم السلطة التشريعية قائلاً: "لا بد من طرح مسألة ما إذا كان النظام الحالي مرضياً وما إذا كان ينبغي تعديله قبل الاستقلال. أود أن أستمع إلى آراء المندوبين

⁽⁵⁹⁾ Ibid., pp. 12, 13.

⁽⁶⁰⁾ Ibid., pp. 13, 14.

في هذا الموضوع، ولكن بما أنه مسألة محلية في الأساس، لا أقترح أنا نفسي توزيع مقترح. وإذا رغب أي من المندوبين في ذلك فيقدمه في أقرب وقت ممكن.⁽⁶¹⁾

وفي بداية المناقشات توجه ماكلويد بسؤال إلى مندوبي سيراليون عما إذا كانوا أولاً، بصفتهم ممثلين لشعب سيراليون، راضين عن عدم إجراء انتخابات عامة قبل الاستقلال؛ وثانياً، ما إذا كانوا راضين بضرورة إجراء تغييرات في طبيعة أو حجم الهيئة التشريعية أو في النظام الانتخابي قبل الاستقلال، مع التزام حكومة سيراليون بإجراء الانتخابات المقبلة على أساس حق الاقتراع العام للبالغين. وقال ميلتون مارجاي إنه ملتزم بشدة بقيادة البلاد نحو الاستقلال خلال مدة انعقاد مجلس النواب الحالي. لذلك ينبغي إجراء الانتخابات المقبلة بعد الاستقلال. ولكن سياكا ستيفنز قال "إن الأحزاب السياسية في سيراليون وافقت قبل المؤتمر على أنه، رهن بشروط معينة، ينبغي ألا تكون هناك انتخابات عامة قبل الاستقلال. ولم يتم استيفاء جميع هذه الشروط بعد، وأعرب عن رغبته في الاحتفاظ بموقفه في الوقت الحاضر." ⁽⁶²⁾

وتقدم سياكا ستيفنز للمؤتمر بمذكرة يشرح فيها وجهة نظره في التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات عامة قبل الاستقلال ووضح فيها مبرراته لذلك: ومنها أن أي حكومة أو هيئة تشريعية تتخذ قراراً بشأن مسائل الدفاع وغيرها من المسائل ينبغي أن تكون حكومة من أحدث اختيار للشعب، وينبغي شرح التفاصيل الكاملة وتفسيرها للبلاد بأكملها. وكذلك هناك تصريحات لرئيس الوزراء تؤكد علناً أنه سيكون هناك انتخابات عامة قبل الاستقلال. وأيضاً هناك أسباب للشك في ما إذا كانت الهيئة التشريعية الحالية وفي الظروف الحالية تفي بجميع الشروط اللازمة للتسليم النهائي للسلطة للأسباب التالية:

- الهيئة التشريعية الحالية تتألف في ثلثها من زعماء القبائل الكبار المنتخبون، وهم مجبرون بسبب عملهم، على دعم أي حكومة في السلطة خوفاً من فقدان وظائفهم. كما أنه من المعروف أيضاً أن أعضاء مجلس المقاطعات الذين يصوتون لهؤلاء الزعماء، لديهم صوتان في الانتخابات العامة أحدهما للأعضاء العاديين في المجلس والثاني للزعماء في

(61) Initial Statement by the Secretary of State, S.L. (60)3, 20th April, 1960, C.O. 879/181, p. 7.

(62) Summary Record of the Third Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Thursday, 21st April, 1960, S.L. (60) 3rd Meeting, C.O. 879/180, p. 11.

مجلس النواب. وكذلك فثلث آخر من أعضاء مجلس النواب الحالي، لم يشاركوا في انتخابات المجلس تحت راية حزب الشعب، ولكن بصفتهم مستقلين. بما أن نيجيريا وغانا قد تم الاستشهاد بهما في مختلف الأوراق التي قُدمت إلى المؤتمر، فجدير بالانتباه أن الحكومة البريطانية أصرت بشدة على أن حكومة غانا التي كانت في السلطة لمدة عامين فقط في ذلك الوقت، يجب أن تذهب إلى انتخابات عامة لتظهر للعالم أن الشعب يريد الاستقلال وانتخاب الأشخاص الذين يقودهم إلى الاستقلال.

-هناك شكوك حول الطبيعة التمثيلية للهيئة التشريعية القائمة بما يتماشى مع الاتجاهات الديمقراطية. حيث إن رئيس الوزراء الحالي ميلتون مارجاي لم يفز في الانتخابات البرلمانية لمنصب رئيس الوزراء⁽⁶³⁾، ولكن من فاز هو ألبرت مارجاي، وتم إجراء ترتيب محلي بين الأخوين لتولى ميلتون مارجاي.

-مسألة ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي إجراء انتخابات عامة قبل الاستقلال هي في الأساس مسألة تهم وزير المستعمرات والحكومة البريطانية. وهي قضية أساسية ولا يجب تركها لتقدير الشخصيات المعنية. لكي يحدث الاستقلال خالياً من أي شك وسوء فهم⁽⁶⁴⁾ وفي ختام المناقشات جاءت التوصيات تنص على: "إنه يوجد في الوقت الحاضر حق الاقتراع العام للبالغين في المستعمرة، ويخضع لشروط ملكية صغيرة، ولكن حق الاقتراع أقل اتساعاً في المحمية، حيث يتعين على النساء إما دفع الضرائب المحلية، أو امتلاك العقارات، أو الإلمام بالقراءة والكتابة لكي يكن مؤهلين للتصويت. ولهذا اتفق

⁽⁶³⁾ كان حزب الشعب يعاني بعد انتخابات عام 1957م من بعض الانشقاقات والخلافات الحزبية، إذ كانت هناك جماعة برئاسة ألبرت مارجاي، أخذت على زعامة الحزب أنها تتحرك ببطء، كما أنها متأثرة تأثيراً كبيراً بالحكم البريطاني. وكانت هذه الجماعة تحبذ اتباع سياسة أكثر فاعلية وأكثر نضالاً. وعندما اجتمع زعماء الحزب بعد انتخابات 1957م لانتخاب رئيس له، فاز ألبرت مارجاي على شقيقه الأكبر ميلتون بصوت واحد، فتنازل ألبرت حرصاً على وحدة الحزب وبدافع رابطة الأخوة عن رئاسة الحزب لأخيه وبالتالي عن رئاسة الوزارة، على شرط أن يعين وزيراً للداخلية. غير أن ميلتون مارجاي أخل بهذا الشرط، فقام النزاع بين الأخوين وأسفر عن انسحاب ألبرت مارجاي من حزب الشعب السيراليوني ومعه بعض أنصاره من النواب الذين كان في مقدمتهم سيكا ستيفنز الذي صار نائباً لرئيس الحزب، وتكون حزب الشعب الوطني سنة 1958م، برئاسة ألبرت مارجاي. انظر: محمد عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 358، 359.

⁽⁶⁴⁾ Elections Before Independence, S.L.(60)17, 22nd April, 1960, Paper Submitted by Siaka Stevens, Member of the People National party Alliance Group and Deputy Leader of the people National Party, for Circulation to the Conference With the Permission of the Secretary of State, C.O. 879/179, pp. 94, 95.

المؤتمر (مع تمسك أحد المندوبين، سياكا ستيفنز، بموقفه بشأن إجراء انتخابات عامة قبل الاستقلال) على أنه ليس من الضروري إجراء انتخابات عامة أو تغيير طبيعة أو حجم الهيئة التشريعية قبل الاستقلال، على أساس أن الحكومة قد تعهدت بأن الانتخابات المقبلة ستتم على أساس الاقتراع العام للبالغين.⁽⁶⁵⁾

خامساً: قضية حقوق الإنسان الأساسية:

كان وزير المستعمرات قد اقترح أن تتم مناقشة قضية حقوق الإنسان الأساسية في المؤتمر. وذكر أن الدستور النيجيري ينص على حكم خاص لحماية حقوق الإنسان، وأنه يتعين النظر في ما إذا كان ينبغي إدراج حكم مماثل في دستور سيراليون عندما تصبح مستقلة. ويجب أن يكون الموقف البريطاني هو الترحيب باقتراح إدراج هذه الأحكام في الدستور وتشجيع ذلك. فقد كان من المتوقع أن تحظى بشعبية محلية لأنها ستثبت أن سيراليون دولة حديثة وديمقراطية ولديها عديد من الضمانات للحريات الفردية مثل أي دولة أخرى، ولأن الكريول في المستعمرة، الذين ينظر الكثير منهم بريبة وقلق إلى تزايد نفوذ شعوب المحمية، قد يأملون في الحصول على درجة معينة من الحماية لموقفهم بعد الاستقلال من خلال أحكام الدستور التي تحمي حقوق الإنسان.⁽⁶⁶⁾

وكانت هذه الحقوق المعروضة على المؤتمر تتضمن البنود التالية :

-الحق في الحياة: لا يجوز حرمان أي شخص من حياته عمداً إلا تنفيذاً لحكم صادر عن محكمة بعد إدانته بجريمة ينص القانون على هذه العقوبة عليها.

-التحرر من المعاملة اللاإنسانية: لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة أخرى غير إنسانية أو مهينة. وليس في هذه الفقرة ما يبطل أي قانون لسبب وجيه يأذن بإنزال أي عقوبة قانونية وعرفية في أي جزء من سيراليون.

-التحرر من العبودية أو السخرة: لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ولا يجوز إكراه أحد على أداء عمل إجباري.

-الحق في الحرية: لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه. لا يجوز حرمان أي شخص من حريته إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

⁽⁶⁵⁾ Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p.129.

⁽⁶⁶⁾ Fundamental Rights, Secret and Personal, Brief No.4, C.O. 879/179, p.18.

- الحقوق المتعلقة بالقانون المدني والجنائي: يحق لكل فرد محاكمة عادلة وعلنية في غضون مدة زمنية معقولة من قبل محكمة مستقلة منشأة بموجب القانون.
- الحق في الحياة الخاصة والعائلية: لكل فرد الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية ومنزله ومراسلاته.
- الحقوق المتعلقة بالدين: لكل فرد الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حرته في تغيير دينه أو معتقده وحرته، سواء بمفرده أو مع جماعة، وفي إعلان دينه ونشره علانية أو سرا.
- الحق في حرية التعبير: يشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء وتلقي ونقل المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة أو من قبل الآخرين.
- حرية التنقل والإقامة: لكل مواطن الحق في التنقل بحرية في جميع أنحاء سيراليون، ما لم يفرض قانون ويكون له ما يبرره.
- الحق في التعويض عن الحيازة الإجبارية للممتلكات: لا يجوز الاستيلاء على أي ممتلكات، منقولة أو غير منقولة، بشكل إجباري إلا بموجب أحكام قانون، ويتطلب ذلك دفع تعويض مناسب.
- التمتع بالحقوق الأساسية دون تمييز: يُكفل التمتع بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور دون تمييز على أي أساس مثل الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو أي حالة أخرى.
- التحرر من التشريعات التمييزية: لا يجوز لسن التشريع ولا أي صك أو إجراء تنفيذي أو إداري للحكومة، سواء صراحة أو في تطبيقها العملي إخضاع الأشخاص من أي مجتمع أو قبيلة أو مكان أو دين أو رأي سياسي لإعاقات أو قيود لا يخضع لها الأشخاص الآخرون، أو منحهم امتيازات لا تُمنح للأشخاص الآخرين.⁽⁶⁷⁾
- وأثناء المناقشة، كان رئيس الوزراء ميلتون مارجاي وبارامونت ريموند كوكو ورئيس بارامونت فاندي مصطفى (عضو مجلس النواب عن حزب الشعب) Vandi Mustapha، وجون كاريفا سمارت التمسك بإدراج كلمة العرف في البند الخاص بالتححرر من المعاملة اللانسانية حتى يصبح نص الفقرة ليس في هذه الفقرة ما يبطل أي قانون

(67) Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, pp. 137 – 140; Draft Report (1), S.L. (60) 26, 2nd May, 1960, C.O. 879/181, pp. 117 – 120.

لسبب وجيه يأذن بإنزال أي عقوبة قانونية أو عرفية في أي جزء من سيراليون. وكان هذا تبعاً للسابقة النيجيرية، مما سيساعد في توجيه القضاة في تفسير القانون، وسيوفر ضماناً للجمهور. ولا ينبغي أن يتعارض قانون العرف مع إعلان حقوق الإنسان الأساسية، لأن أعراف سيراليون تكون قانونية فقط إذا كانت تتفق مع مبادئ العدالة الطبيعية. ولكن ألبرت مارجاي رأى حذف كلمة "العرف"، لأن العادات تختلف من مقاطعة إلى أخرى، وقد يؤدي ذلك إلى صعوبات أو إساءة استخدام. ومن وجهة نظره، كان هناك خطر من أن القانون العرفي قد يتعارض مع إعلان حقوق الإنسان الأساسية، أو العدالة الطبيعية. ولكن في نفس الوقت قال إنه لن يضغط من أجل حذف كلمة "العرف" إذا كان رأى المؤتمر إدراجها، وقال ماكلويد أنه على استعداد لأن يسترشد بالمؤتمر في هذا الأمر ولكن نصيحته القانونية هي إدراجها لأنها لا تثر أي مشكلة، وقد يكون توضيحاً مفيداً للبند. (68)

وقد وافق أعضاء المؤتمر على البنود الخاصة بالحقوق الأساسية جميعها دون حذف كلمة العرف في البند الخاص بالتححرر من المعاملة اللانسانية. (69) كما تم الاتفاق على أن الحقوق الأساسية ينبغي أن تدرج في دستور الاستقلال، وفقاً للأحكام التي وافق عليها مؤتمر نيجيريا عام 1958م. (70)

سادساً: المواطنة والجنسية:

كان الهدف الذي تسعى بريطانيا بتحقيقه فيما يخص هذه القضية هو: -الموافقة من المؤتمر على الاقتراح القائل بأن الأحكام التي تنشئ جنسية سيراليون يجب أن تدخل حيز التنفيذ عند الاستقلال.

-إحاطة المؤتمر علماً بالتزام بريطانيا بإدخال تشريعات تسحب من الأشخاص الذين يكتسبون جنسية سيراليون وضع مواطن المملكة المتحدة والمستعمرات أو الأشخاص المحميين البريطانيين في الحالات التي يتوقف فيها الحصول على هذا الوضع فقط على علاقتهم بسيراليون.

-التوصية بضرورة النظر في مشروع قانون جنسية سيراليون بالتفصيل في مفاوضات لاحقة مع بريطانيا، التي ينبغي التماس مشورة الخبراء بها.

(68) Summary Record of the Fourth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Friday, 22nd April, 1960, S.L. (60) 4th Meeting, C.O. 879/180, p.12.

(69) Fundamental Human Rights, S.L. (60) 15, C.O. 879/ 181, p.86.

(70) Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p.130.

-التوصية إلى أي مدى ينبغي النص على الأحكام المتعلقة بمنح جنسية سيراليون في الدستور، وما إذا كان ينبغي ذكر النص الذي يقضى بعدم جواز تعرض أي مواطن من سيراليون للترحيل من سيراليون.⁽⁷¹⁾

وبناء على ذلك هذا قامت وزارة المستعمرات بإعداد مذكرة لعرضها على المؤتمر وتتضمن ما يلي: "باتباع الممارسة المعتادة، في حالة الاستقلال، يتم إنشاء جنسية سيراليون منفصلة لتصبح سارية المفعول، إذا كان ذلك ممكناً، فور الاستقلال. وستدخل بريطانيا تشريعاً يمنح الاعتراف بتلك الجنسية على أنها تمنح مركز الرعايا البريطانيين ومواطن الكومنولث في قانون المملكة المتحدة والمستعمرات، ودول الكومنولث الأخرى التي تمتلك جنسيتها الخاصة، وسيطلب منها اتخاذ الإجراءات المناسبة. وبعد ذلك سيكون من المناسب لتشريعات بريطانيا أن تسحب صفة المواطن منها ومن المستعمرات أو شخص محمي بريطاني من الأشخاص الحاليين الذين حصلوا على جنسية سيراليون. ومن المهم تحديد توقيت هذه الإجراءات لتجنب ترك أي شخص دون جنسية، ولو مؤقتاً".⁽⁷²⁾

وقد نظر المؤتمر بصورة أولية في الترتيبات المتعلقة بالحصول على جنسية سيراليون، ووافق على التوصية بذلك بما يلي:

أ- أن الأحكام المتعلقة بالحصول على جنسية سيراليون ينبغي أن تنفذها حكومة سيراليون عند الاستقلال.

ب- أن المؤهلات الرئيسة لجنسية سيراليون ينبغي أن تتجسد في الدستور من أجل الاستقلال.

ج- أن ينص دستور الاستقلال على عدم إبعاد أي مواطن من سيراليون عنها. وأحيط المؤتمر علماً أن بريطانيا ستدخل تشريعاً لسحب وضع مواطن المملكة المتحدة والمستعمرات أو الشخص المحمي البريطاني من الأشخاص الذين يكتسبون جنسية سيراليون، حيث يكون هذا الوضع مُستَمَدًّا من هؤلاء الأشخاص فقط من ارتباط هؤلاء

⁽⁷¹⁾ Creation of Sierra Leone Citizenship, Secret and Personal, S.L.B. (60)8, Brief No.8, C.O. 879/179, p.53.

⁽⁷²⁾ Creation of Sierra Leone Citizenship, S.L. (60) 8, 20th April, 1960, C.O. 879/181, p. 41.

الأشخاص بسيراليون. وستنظر حكومتا بريطانيا وسيراليون في التنفيذ التفصيلي للتوصيات المذكورة أعلاه وجميع المسائل ذات الصلة.⁽⁷³⁾

سابعاً: المسائل القضائية والقانونية:

كان الجانب البريطاني يرى أنه من المستحسن إجراء بعض التعديلات على هذه الترتيبات قبل الاستقلال، وينبغي التوصل إلى اتفاق في المؤتمر بشأن طبيعة وشكل هذه التغييرات، وكان أهداف بريطانيا في هذا الشأن ذات شقين:

1- تأمين استقلال ونزاهة القضاء.

2- ضمان أن تظل المسؤولية عن الإجراءات الجنائية بعيدة عن أيدي السياسيين.

والتغييرات التي ناقشها المؤتمر تنقسم إلى ثلاث مجموعات: (تعيين القضاة وإنشاء مفوضية الخدمات القضائية، إجراءات عزل القضاة، النص على استحداث منصب المدعي العام).⁽⁷⁴⁾

أ- تعيين القضاة وإنشاء مفوضية الخدمات القضائية: بعد الاستقلال، يُعيّن رئيس القضاة من قبل الحاكم بناءً على مشورة رئيس الوزراء. على أن ينص على الأحكام التالية في الدستور:

- ينبغي إنشاء لجنة للخدمات القضائية في سيراليون لتقديم المشورة للحاكم بشأن تعيين وشروط خدمة القضاة وبعض الموظفين القضائيين الآخرين. وتتألف اللجنة التي ستكون تنفيذية من رئيس القضاة كرئيس، وكبير قضاة المحكمة العليا، ورئيس لجنة الخدمة العامة، وإذا أمكن، عضو آخر سواء كان قاضياً في المحكمة العليا لسيراليون أو في محكمة ذات وضع مماثل في الكومنولث، ويتم تعيين الأخير وإقالته من قبل الحاكم حسب تقديره.

ينبغي تعيين قضاة المحكمة العليا، بخلاف رئيس القضاة، من قبل الحاكم بناءً على توصية مفوضية الخدمات القضائية. ويجب تحديد مؤهلاتهم للتعيين. ولا ينبغي أن تخضع رواتب رئيس القضاة وغيره من قضاة المحكمة العليا للتصويت السنوي للهيئة التشريعية ولا ينبغي تخفيضها في أثناء استمرارهم في مناصبهم.

⁽⁷³⁾ Draft report (1), S.L. (60) 26, 2nd May, 1960, C.O. 879/ 181, p. 112; Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p. 132.

⁽⁷⁴⁾ Judicial and legal Matters, S.L.B(60)6, Brief No.6, Secret and personal, C.O. 879/179, p.39.

-لا ينبغي أن يخضع عدد قضاة المحكمة العليا للتخفيض من قبل الهيئة التشريعية إلا عند شغور المنصب.

- ينبغي أن يكون سن التقاعد لرئيس القضاة وغيره من قضاة المحكمة العليا 65 سنة، وفي الظروف الاستثنائية يكون للحاكم سلطة تقديرية لتمديد خدمة القاضي إلى سن 67 عاماً كحد أقصى.

- يجب أن يتم التعيين بالنيابة في مكتب رئيس القضاة من قبل الحاكم حسب تقديره؛ ويجب أن يتم التعيين بالنيابة في مكتب قاضي المحكمة العليا من قبل الحاكم بعد استشارة رئيس القضاة.

-ينبغي أن يحدد الحاكم شروط الخدمة، باستثناء تلك المتعلقة بإقالة رئيس القضاة وغيره من قضاة المحكمة العليا، بناءً على توصية لجنة الخدمة القضائية.

-ينبغي أن يخضع قضاة الشرطة ورئيس قلم المحكمة العليا لمفوضية الخدمات القضائية في شؤون التعيينات والعقوبة التأديبية والفصل وشروط الخدمة.⁽⁷⁵⁾

ب- إجراءات عزل القضاة: إذا رأى الحاكم أنه ينبغي التحقيق في مسألة عزل أحد أعضاء المحكمة من منصبه، فيجوز له إحالة الأمر إلى محكمة خاصة. وتتكون المحكمة من رئيس وعضوين آخرين على الأقل. وتحقق المحكمة في الأمر وتقدم تقارير عن الوقائع إلى الحاكم، وتوصي بما إذا كان يجب أن يطلب إحالة مسألة عزل هذا القاضي إلى اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص أم لا، وإذا أوصت بهذا، يطلب الحاكم ذلك. وتتصح اللجنة القضائية للملكة إما أنه يجب عزل القاضي من منصبه أو أنه لا ينبغي ذلك.

ج- منصب النائب العام: يُعد من المبادئ الأساسية عزل مسؤولية الإجراءات الجنائية عن التدخل السياسي. ويُناط النائب العام بمسؤولية بدء الملاحقات القضائية على الجرائم الجنائية وتنفيذها ووقفها. والمدعي العام هو موظف عام، ومن المفترض أن يظل موظفًا عامًا ومستشارًا قانونيًا للحكومة. ويجب تعيين النائب العام من قبل الحاكم بعد التشاور مع رئيس الوزراء ومفوضية الخدمة العامة. ويجب عزله من قبل الحاكم بناءً على توصية من محكمة يتم تعيينها خصيصًا للتحقيق في مسألة العزل. ويجب أن يحدد القانون راتب

(75) Judicial and Legal Matters, S.L. (60)6, 20th April, 1960, C.O.879/ 181, p. 31.

ومخصصات النائب العام ، ولا يجوز تغيير راتبه وشروط خدمته بما يضره خلال مدة ولايته. (76)

وبعد عرض المذكرة السابقة على المؤتمر أوضح ماكلويد أن بعض التغييرات هي أمر مرغوب فيه في أقرب وقت ممكن بعد المؤتمر، وينبغي ألا تنتظر الاستقلال. وأثناء النقاش حول هذه البنود أثبتت قضية سن التقاعد لقضاة المحكمة العليا، وحدث اختلاف في الرأي. وكان الحل الوسط المقبول هو جعل سن التقاعد 62 عاماً، والسماح بالتمديد حتى سن 65 عاماً بناءً على سلطة الحاكم وبناءً على مشورة لجنة الخدمة القضائية. ويخضع تمديد الخدمة لموافقة الفرد المعني، ولكن لن يكون له الحق في طلب التمديد. وكذلك حدث اختلاف في الرأي حول ما إذا كان ينبغي أن يكون منصب النائب العام تعييناً سياسياً أو غير سياسي. فإذا كان تعيين النائب العام تعييناً سياسياً، فيجب تعيين مدير مستقل للنيابات كعضو في الخدمة العامة. وإنه يجب اتخاذ قرار بشأن وضع المدعي العام قبل الاستقلال بوقت قصير على الأقل، ولكن لتلبية رغبات وفد سيراليون، يمكن ترك هذه المسألة مفتوحة في الوقت الحالي، وقد وافق المؤتمر على هذا، مع النص على تعيين مدير مستقل للنيابات العامة، إذا تقرر جعل النائب العام موظفاً سياسياً. وبالنسبة لعضوية النائب العام في مفوضية الخدمات القضائية، فإنه يمكن ذلك إذا كان تعيينه غير سياسي، ولكن هذا قد يسبب الضرر لأي قرار مستقبلي يجعل منصب النائب العام تعييناً سياسياً. (77)

ثامناً: ضمان استقلالية إدارة مراجعة الحسابات في دستور سيراليون الجديد:

كان المؤتمر معنياً بالحفاظ على استقلالية وكفاءة دائرة المراجعة، وهي التي تقوم بمراجعة حسابات الحكومة، وتكون مستقلة عن السلطة التنفيذية، ولهذا فقد وافق على التوصية بالترتيبات التالية لتحقيق هذا الغرض:

أ-ينبغي أن يعين الحاكم مدير المراجعة بعد التشاور مع لجنة الخدمة العامة ورئيس الوزراء والمدير العام لدائرة المراجعة الخارجية. ولا يجوز عزل المدير إلا بموجب الإجراء الموصى به لإقالة أعضاء لجنة الخدمة العامة. ويجب أن يتم تحديد راتب

(76) Ibid., p. 32.

(77) Summary Record of the Fourth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Friday, 22nd April, 1960, S.L. (60) 4th Meeting, C.O. 879/180, p.13; Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p. 130.

العضو من قبل المشرع، وبمجرد تحديده لا ينبغي أن يخضع للتصويت ولا يمكن إنقاصه خلال مدة ولايته.

ب-ينبغي أن يعين الحاكم الموظفين بدرجة مساعد مراجع حسابات وما فوق بناءً على مشورة لجنة الخدمة العامة بعد التشاور مع المدير العام لدائرة المراجعة الخارجية.⁽⁷⁸⁾ وتم عرض هذه الترتيبات على المؤتمر التي تمثل مقترحات لحماية استقلالية إدارة مراجعة الحسابات في سيراليون. وقال ماكلويد "إن هذه المقترحات استندت إلى النموذج النيجيري. ويرحب المؤتمر بلا شك بضرورة الحفاظ على استقلالية قسم المراجعة. وينبغي إدخال التغييرات المقترحة في أقرب وقت ممكن عملياً بعد المؤتمر." وقد أيد ميلتون مارجاي هذه المقترحات، ولفت الانتباه إلى المقترحات المقابلة التي قدمها وفد سيراليون.⁽⁷⁹⁾ التي تنص على أنه يجب تدقيق ومراجعة حسابات جميع الإدارات والمكاتب الحكومية، بما في ذلك مكاتب كاتب مجلس النواب، وأمين مجلس الوزراء، ومفوضية الخدمة العامة، والمحكمة العليا، ويحق للمراجع العام في جميع الأوقات، مع نوابه، الوصول إلى جميع الدفاتر والسجلات والعوائد المتعلقة بهذه الحسابات. ويقدم تقريراً سنوياً عن ذلك إلى مجلس النواب. وفي نفس الوقت تخضع حسابات قسم المراجع العام للتدقيق من قبل الوزير المسؤول عن المالية.⁽⁸⁰⁾ وبعد الاستقلال، يعين الحاكم العام مدير المراجعة بناءً على مشورة رئيس الوزراء، وتستمر ترتيبات التشاور مع المدير العام لمراجعة الحسابات الخارجية.⁽⁸¹⁾

تاسعاً: التغييرات الدستورية في سيراليون قبل الاستقلال:

في 25 يناير 1960م، أرسل الحاكم مذكرة إلى وزير المستعمرات من رئيس وزراء والوزراء في سيراليون يقترحون فيها بعض التغييرات الدستورية لكي توضع موضع التنفيذ قبل المحادثات النهائية بشأن دستور الاستقلال، ولم يتم تحديد التغييرات بأي تفاصيل،

⁽⁷⁸⁾ Future of Audit Department, S.L.B. (60)12, Brief No.12, Secret and personal, C.O. 879/179, pp. 60, 61; Audit Department, S.L.(60) 12, 20th April, 1960, C.O. 879/181, pp.56, 57.

⁽⁷⁹⁾ Summary Record of the Fourth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Friday, 22nd April, 1960, S.L. (60) 4th Meeting, C.O. 879/180, pp. 13, 14.

⁽⁸⁰⁾ Sierra Leone Delegation Proposals for an Independence Constitution, S.L.(60)14, 21st April, 1960, C.O. 879/181, p. 76.

⁽⁸¹⁾ Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p. 130.

ولكنها غطت نقل رئاسة المجلس التنفيذي إلى رئيس الوزراء، وإنشاء لجنة تنفيذية للخدمة العامة، وقصر المسؤوليات الخاصة للحاكم على صلاحيات محددة تتعلق بشؤون الدفاع والخارجية. وطلبت هذه المذكرة أن تكون التغييرات في هذا الصدد على غرار نظيرتها في غانا في عام 1954م. وكان رد وزير المستعمرات على هذه المذكرة في 10 فبراير 1960م قائلاً: "إنه يقدر رغبة الوزراء في التقليل إلى أدنى حد من التأخير في تفعيل الترتيبات الدستورية، لكنه يفضل أن يتم النظر فيها بشكل كامل في المؤتمر بدلا من تقديمها مقدّمًا."⁽⁸²⁾

وخلال المؤتمر تقدم الجانب البريطاني بمذكرة يوضح بها أهم التغييرات الدستورية قبل الاستقلال ليدرستها وفد سيراليون. وقد كانت هذه المقترحات تتبع النمط العام الذي تم في غانا وفي نيجيريا.

1- المسؤولية عن الشرطة: بموجب مرسوم مجلس سيراليون (الدستور) لعام 1958، كان الحاكم مسؤولاً عن تنظيم الشرطة واستخدامها ومراقبتها، ولكن رئيس الوزراء بصفته وزير الداخلية يجيب عن الأسئلة الخاصة بشؤون الشرطة في مجلس النواب. ويُعتقد أنه بينما يجب على الحاكم الاحتفاظ ببعض السلطة والمسؤولية عن الشرطة، يجب اتخاذ خطوات لتمكين الوزراء من اكتساب الخبرة في التعامل مع شؤون الشرطة. وكذلك يجب الحفاظ على حياد وفاعلية قوة الشرطة. ويُعتقد أنه في حين أن الأحكام الحالية التي بموجبها يكون الحاكم مسؤولاً حسب تقديره عن الشرطة يجب الاحتفاظ بها، ولكن كترتيب إداري، يفويض الحاكم مسؤوليته إلى وزير يتعامل من الآن فصاعدًا مع شؤون الشرطة في الهيئة التشريعية وفي الممارسة العملية.

2- المسؤولية عن الدفاع: بموجب دستور سيراليون لعام 1958م كان الحاكم يتمتع بسلطات تقديرية كاملة فيما يتعلق بشؤون الدفاع. ومن المستحسن أن تتاح لوزراء سيراليون فرصة اكتساب خبرة عملية في التعامل مع مسائل الدفاع، يُقترح في هذا الشأن أنه بينما يجب أن تظل السلطة التقديرية الحالية للحاكم، ينبغي استدعاء وزير لمساعدة الحاكم في الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بالدفاع، وبالتالي إنشاء وزارة دفاع، وإعطاء الوزير المعنى

⁽⁸²⁾ Constitutional Changes before Independence, WAF. 16/1026/014, S.L.B (60)5, Brief No.5, Secret and Personal, C.O. 879/179, p. 32.

خبرة في هذه الأمور. ويتولى هذا الوزير المسائل المتعلقة بالدفاع في المجلس التنفيذي وفي مجلس النواب.⁽⁸³⁾

3- المسؤولية عن الخدمة العامة: بموجب دستور سيراليون لعام 1958م، فإن سلطة التعيين والترقية والفصل والمراقبة للموظفين العموميين مخولة للحاكم الذي يمكنه إحالة أي قضية إلى لجنة الخدمة العامة للحصول على مشورتها. "وقد اقترحت حكومة سيراليون أن تتحول لجنة الخدمة العامة من كونها هيئة استشارية بحتة، وأن تصبح هيئة تنفيذية، كما حدث في غانا ونيجيريا. وبهذا تصبح الخدمة العامة بالكامل تخضع للسيطرة المحلية." وتتألف لجنة الخدمة العامة من رئيس وعضوين، وعندما تتحول إلى لجنة تنفيذية، يجب أن يحدد الدستور عدد أعضائها وطريقة ومدة تعيينهم. ويقترح الجانب البريطاني أن الحجم الحالي للجنة (رئيس وعضوان) مناسب. ولن يتم إنشاء لجنة منفصلة لجهاز الشرطة، ولكن لجنة الخدمة العامة تكون ملزمة عند تقديم توصياتها إلى الحاكم بشأن مسائل الشرطة، باستشارة مفوض الشرطة. وكذلك تتمتع بعض المناصب في الخدمة العامة بطبيعة خاصة ولا تخضع لسيطرة هذه اللجنة وهي (نائب الحاكم، مفوض الشرطة، مدير المراجعة، أعضاء لجنة الخدمة العامة). وذلك لضمان استقلالهم عن أي سيطرة سياسية.⁽⁸⁴⁾

4- المسؤولية عن الشؤون الخارجية: بينما يستمر الحاكم في تحمل المسؤولية وفقاً لتقديره عن الشؤون الخارجية، فمن المستحسن أن يكلف الحاكم رئيس الوزراء والأعضاء الآخرين بممارسة هذه المسؤوليات والاستعداد لنقل السلطة عن الشؤون الخارجية لهم. حيث يتم التعامل مع الأمور الروتينية المتعلقة ببعثات سيراليون في الخارج، على سبيل المثال، ويكون مكتب رئيس الوزراء مسؤولاً عن توظيف وتدريب السلك الدبلوماسي لسيراليون.

5- رئاسة المجلس التنفيذي: من المناسب أن يتوقف الحاكم عن رئاسة المجلس التنفيذي، وأن يمارس هذه الوظيفة رئيس الوزراء، مع مراعاة الشروط التالية:
-للحاكم الحق في دعوة اجتماع خاص للمجلس التنفيذي في أي وقت وتحديد أعمال هذا الاجتماع وبتأسيه.

-يجب أن يستمر الحاكم في تلقي جميع أوراق ومحاضر المجلس التنفيذي في نفس الوقت الذي يتم فيه توزيعها على الوزراء.

⁽⁸³⁾ Constitutional Changes before Independence, S.L. (60)5, 20th April, 1960, C.O. 879/181, pp. 27, 28.

⁽⁸⁴⁾ Ibid., p. 28.

لرئيس الوزراء أن يجيب عن أسئلة الهيئة التشريعية بشأن المسائل التي يكون الحاكم مسؤولاً عنها خاصة في مجال الشؤون الخارجية أو في حالة الطوارئ.

مع انسحاب الحاكم من المجلس التنفيذي، ينبغي تغيير لقب رئيس الوزراء إلى رئيس مجلس الوزراء، وتغيير لقب المجلس التنفيذي إلى مجلس الوزراء.⁽⁸⁵⁾

وأثناء مناقشة المؤتمر لهذه المذكرة المقدمة من الجانب البريطاني أشير إلى عدد أعضاء لجنة الخدمة العامة، ورأي المجتمعين، أنه لأسباب إدارية، يفضل أن تظل قليلة العدد، ولكن ينبغي العمل على زيادة حجمها إلى أكبر من المقترح المقدم.⁽⁸⁶⁾ ولهذا فقد توصل المؤتمر إلى قرار أنه ينبغي اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوسيع حجم مفوضية الخدمة العامة، إذا لزم الأمر.⁽⁸⁷⁾

وقال كذلك سايكا ستيفنز "إن الافتقار إلى الترتيبات اللازمة لوفد سيراليون لتلقي مشورة الخبراء الدستوريين يضعهم في وضعا غير متوازن مقارنة بالخبرة الأكبر لوفد بريطانيا. وقد أدى ذلك إلى قيام وفد سيراليون بطرح مسألتين غير متوافقتين: تحقيق الاستقلال في 7 ديسمبر 1960م، وإجراء تغييرات دستورية مؤقتة بعيدة المدى، التي سيستغرق تقديمها وعملها وقتاً طويلاً بحيث يصبح الاستقلال في ديسمبر أمراً مستحيلاً. وقد أقرت مذكرة بريطانيا التي تقترح تغييرات دستورية مؤقتة بحاجة رئيس الوزراء والوزراء الآخرين لاكتساب الخبرة في التعامل مع مختلف الأمور، وأن يكون لرئيس الوزراء خبرة في رئاسة المجلس التنفيذي. ولتوفير التجربة اللازمة في أقصر وقت ممكن، يجب تقديم الاستقلال دون تغييرات دستورية مؤقتة، زيادة على ذلك إجراء الانتخابات مسبقاً." ورد على ذلك ماكلود وقال: "إن المؤتمر قرر أنه ينبغي اتخاذ الترتيبات لتمكين الوزراء من اكتساب الخبرة في الأمور التي سيتولون مسؤوليتها بعد الاستقلال. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف دون تغييرات دستورية مؤقتة. وإجراء الانتخابات العامة قبل الاستقلال مسألة دستورية لرئيس الوزراء والحاكم؛ ولكن بما أن وفد سيراليون كان ممثلاً كاملاً لشعب سيراليون فيبدو إجراء الانتخابات قبل الاستقلال غير ضروري، وقد رحب ميلتون مارجاى بملاحظات وزير الدولة

⁽⁸⁵⁾ Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, pp. 130, 131.

⁽⁸⁶⁾ Summary Record of the Fifty Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Friday, 26th April, 1960, S.L. (60) 5th Meeting, C.O. 879/180, p. 15.

⁽⁸⁷⁾ Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p. 130.

للمستعمرات. وقال: "إنه على طاولة المؤتمر كان وفده يتفاوض مع الأصدقاء، وكان لا يحتاج إلى مستشار دستوري. وستكون التغييرات الدستورية المؤقتة المتفق عليها إضافة قيمة إلى الخبرة التي اكتسبها فعلاً هو ووزرائه." وقد وافق ألبرت مارجاي على هذا ونأى بنفسه عن تصريحات سياكا ستيفنز.⁽⁸⁸⁾

وقد بدا واضحاً أن هناك بوادر اختلاف بين ألبرت مارجاي رئيس حزب المجلس الوطني ونائبه سياكا ستيفنز، خاصة مع إصرار الأخير على مسألة إجراء الانتخابات أولاً قبل الاستقلال. وهذا ما سيكون له أثر على مستقبل الحزب.

عاشراً: إجراءات تعديل الدستور بعد الاستقلال:

ومن الموضوعات التي كانت مطروحة للنقاش هي قضية إجراءات تعديل دستور سيراليون بعد الاستقلال. وقد جاء في المذكرة المقدمة من وفد سيراليون أنه يجب أن يكون الدستور المكتوب لأي بلد قابلاً للتعديل من قبل ذلك البلد. ويبدو أن الرغبة العامة لجميع الأحزاب السياسية في سيراليون هي أن إجراء خاصاً يجب أن يتخذ عند تعديل الدستور بعد الاستقلال.⁽⁸⁹⁾

وقد كانت هناك أربعة عوامل رئيسية من وجهة النظر البريطانية ينبغي أخذها في الاعتبار عند النظر في أنسب إجراء لتعديل الدستور في سيراليون بعد الاستقلال: أ- أحكام الدستور لها أهمية خاصة، وهي مصممة لضمان الحكم الرشيد للبلاد والمعاملة العادلة لجميع مواطنيها. وهو مصدر السلطة لجميع التشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية لسيراليون. في ضوء هذا الوضع الخاص، يجب أن يكون الدستور نفسه غير قابل للتعديل إلا من خلال إجراء خاص، يختلف عن الإجراء العادي المطبق على تشريعات سيراليون العادية.

ب- للسماح بالنمو والتغيير ولمنع الجمود غير المبرر، ينبغي ألا يكون تعديل الدستور صعباً بشكل كبير.

ج- في الوقت نفسه، ستفقد بعض الأحكام التي تحمي حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية قيمتها، لا سيما بالنسبة لمجموعات الأقليات، إذا كانت عرضة للإلغاء أو التعديل

⁽⁸⁸⁾ Summary Record of the Fifty Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Friday, 26th April, 1960, S.L. (60) 5th Meeting, C.O. 879/180, pp. 15,16.

⁽⁸⁹⁾ Procedure for the Amendment of the Constitution of Sierra Leone after Independence, WAF. 16/1026/013, S.L.B. (60), Brief No.7, C.O. 879/179, p. 43.

بسهولة من قبل الأغلبية السياسية. كما أن الأحكام المتعلقة بإدارة المالية العامة والقضاء وإنفاذ القانون والخدمة العامة ومراقبة الانتخابات لها أهمية خاصة للجميع. لذلك قد يكون من الضروري أن تكون هذه الأحكام "راسخة" بشكل خاص، أي أنها يجب أن تخضع للتعديل فقط من خلال إجراء أكثر تعقيداً من ذلك الخاص بتعديل الأحكام العادية ومصممة لضمان أن التعديلات على هذه الأحكام الراسخة قد تمت بشكل كامل ومدروسة بشكل صحيح، وتحظى بموافقة ودعم قطاع عريض من المجتمع.

د- من الضروري في أي ولاية لديها دستور مكتوب أن تنص على هيئة قضائية موثوقة لتكون المترجم النهائي للدستور. وعادة ما تكون هذه هي أعلى محكمة في البلاد.⁽⁹⁰⁾ وأثناء مناقشة هذه القضية في المؤتمر أوضح ماكلويد أن دستور الاستقلال يجب أن يصمم لضمان المعاملة العادلة للجميع في سيراليون، بحيث يكون مصدر جميع التشريعات في البلاد. لذلك يجب أن يكون تعديل الدستور أكثر صعوبة من تمرير التشريعات العادية. وفي الإجراءات الخاصة المقترحة تم التمييز بين "البنود العادية" للدستور وتلك التي يجب "ترسيخها"، واقترح أن يكون الأول قابلاً للتعديل بواسطة مشروع قانون تتم الموافقة عليه بأغلبية ثلثي جميع أعضاء الهيئة التشريعية (وليس فقط الحاضرين والمصوتين في الجلسة ذات الصلة). في حين يجب تعديل البنود "الراسخة" بواسطة مشروع قانون يتم تمريره بأغلبية ثلثي جميع أعضاء الهيئة التشريعية، يليه حل المجلس التشريعي وانتخابات جديدة، ثم تجديد الموافقة بأغلبية ثلثي جميع أعضاء المجلس التشريعي الجديد. وقد تم تصميم هذا الإجراء لضمان عدم إمكانية تعديل أحكام معينة، مثل تلك التي تحمي حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، دون دعم شعبي صريح. ويجب أن تكمن سلطة تفسير الدستور والبت في المسائل الدستورية في المحكمة العليا لسيراليون، مع مراعاة حقوق استئناف معينة. وكان رد ميلتون مارجاي أن الإجراء المقترح لتعديل الدستور والترتيبات الخاصة بتفسيره مقبولة، ولكن يجب النظر في قائمة البنود "الراسخة" بالتفصيل، وتقليصها إن أمكن.⁽⁹¹⁾

⁽⁹⁰⁾ Procedure for the Amendment of the Constitution of an Independent Country, S.L.(60)7, 20th April, 1960, C.O. 879/181, p.33.

⁽⁹¹⁾ Summary Record of the Fifty Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Friday, 26th April, 1960, S.L. (60) 5th Meeting, C.O. 879/180, p.16.

- ومن دراسة هذه البنود فيبدو أنه لم يتم إجراء تعديل يذكر عليها، وقد وافق المؤتمر في النهاية على المقترح السابق، وتم تحديد البنود "الراسخة" في المسائل التالية:
- 1- إنشاء المجلس التشريعي: بشرط أن يكون له جلسة واحدة على الأقل في السنة، ومدة المجلس بما في ذلك شرط أن تكون مدته قابلة للتمديد في وقت الطوارئ لمدة لا تزيد عن اثني عشر شهراً ولمدة تصل إلى خمس سنوات في وقت الحرب. والنص المتعلق بحل المجلس وإجراء انتخابات عامة في غضون 90 يوماً من كل حل.
 - 2- الإجراء الذي يحكم الحياة الإجبارية للممتلكات.
 - 3- إنشاء صندوق الإيرادات الموحد والبنود المتعلقة به في الدستور.
 - 4- إجراءات التعيينات في الخدمة العامة؛ وإنشاء ومهام وحماية مفوضية الخدمة العامة، ووضع اللوائح المتعلقة بمفوضية الخدمة العامة.
 - 5- إنشاء المحكمة العليا، وأحكام تعيين القضاة والموظفين القضائيين الآخرين، والأحكام المتعلقة بشروط خدمتهم ومدة خدمتهم، وإنشاء مفوضية الخدمات القضائية ووظائفها وحمايتها.
 - 6- مكتب مدير المراجعة وفترة الخدمة والراتب وشروط الخدمة لهذا المكتب.
 - 7- منصب الشخص الذي يؤدي مهام مدير النيابة العامة فيما يتعلق بهذه الوظائف، مهما كان لقبه، ومدة عمله وراتبه وشروط خدمته.
 - 8- أحكام الحقوق الأساسية التي أقرها هذا المؤتمر.
 - 9- إجراءات تعديل الدستور.
 - 10- حقوق الاستئناف أمام اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص في المسائل المتعلقة بتفسير الدستور، وكذلك حقوق الاستئناف القائمة أمام اللجنة القضائية.
 - 11- مكتب رئيس القبائل في سيراليون، كما هو منصوص عليه في القانون العرفي.⁽⁹²⁾
- حادي عشر: قضية التمثيل الدبلوماسي لسيراليون بعد الاستقلال:**
- في رسالته إلى حاكم سيراليون في 13 نوفمبر 1959م، التي دعا فيها وفد لمناقشة المزيد من التغييرات في الدستور، اقترح وزير الدولة للمستعمرات أن تكون مسألة التمثيل الدبلوماسي أحد موضوعات المؤتمر. وقدم مذكرة للمؤتمر تتناول هذه القضية جاء فيها أنه في حالة الاستقلال، ستتولى حكومة سيراليون بالطبع مسؤولية شؤونها الخارجية. وبطبيعة

⁽⁹²⁾ Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, pp. 131, 132; Draft report (1), S.L. (60) 26, 2nd May, 1960, C.O. 879/ 181, p. 113.

الحال، لن ترغب سيراليون أو تكون قادرة على إقامة بعثات دبلوماسية في وقت واحد في أكثر من بضعة بلدانا، ولهذا فإن بريطانيا ستكون سعيدة بمواصلة تمثيل مصالح سيراليون، بنفس الطريقة التي تمثل بها مصالحها. حيث تمثل بالفعل بريطانيا مصالح أعضاء الكومنولث الآخرين في عديد من البلدان المختلفة. وفي هذا التوقيت، لدى حكومة سيراليون مكتب في لندن تحت إشراف مفوض. ومسؤوليته الأساسية هي رعاية طلاب سيراليون هناك، ولتعزيز العلاقات التجارية بين سيراليون وبريطانيا. وقد أنشأت حكومة سيراليون مؤخرًا مكتبًا مشابهًا في واشنطن يقع في نفس مبنى مكتب الاتصال النيجيري. وبعد الاستقلال، ينبغي لسيراليون تطوير كلا المكتبين إلى سفارتين منفصلتين. ويمكن لسفيرها في واشنطن أن يمثل الدولة في الأمم المتحدة في نيويورك. فضلاً على ذلك، قد ترغب سيراليون في أن يكون لها تمثيل منفصل في أقاليم غرب إفريقيا حيث تتأثر مصالحها الخاصة أكثر من غيرها. ولهذا سيكون من الضروري أن يتوفر في سيراليون دبلوماسيون مدربون قادرين على شغل هذه الوظائف. وإذا كانت سيراليون ترغب في تدريب المرشحين بحلول عام 1961م، فيجب تقديم أسماء المرشحين بحلول يونيو 1960م.⁽⁹³⁾

ويُقترح أن يتبع الإجراء المتبع في تعيين رؤساء البعثات الإجراء الذي أوصى به المؤتمر النيجيري لعام 1958، وهذا يعني:

أ- إسناد تعيين الأشخاص في المناصب الفنية كرؤساء للبعثات إلى الحاكم بناءً على نصيحة رئيس الوزراء، بعد أن يستشير لجنة الخدمة العامة.

ب- ينبغي إسناد عزل أي شخص من منصب رئيس البعثات والإجراءات التأديبية التي تخص الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب إلى الحاكم الذي يعمل بناءً على مشورة رئيس الوزراء.⁽⁹⁴⁾

وعند عرض هذه المذكرة على المؤتمر أوضح ماكلود أن التمثيل المناسب في الخارج مهم لدولة مستقلة. وربما تكون سيراليون مهتمة بشكل خاص بالتمثيل في بريطانيا والولايات المتحدة وأراض غرب إفريقيا. إذا كان لسيراليون أن يكون لها ممثلوها في هذه البلدان، فينبغي تنفيذ الترتيبات والتدريب اللازمين في أقرب وقت ممكن. وستكون بريطانيا على

⁽⁹³⁾ Sierra Leone Diplomatic Representation on Independence, WAF. 12/1026/015, S.L.B. (60)9, Brief No.9, Secret and Personal, C.O. 879/179, p. 57.

⁽⁹⁴⁾ Sierra Leone Diplomatic Representation Overseas, S.L. (60)9, 20th April, 1960, C.O. 879/181, p.46.

استعداد للنظر في الطلبات المقدمة من سيراليون للحصول على أماكن في الدورات التدريبية للخدمة الخارجية للمملكة المتحدة. وحيثما لا يكون لسيراليون ممثلوها في الخارج، فإن بريطانيا ستواصل بكل سرور تمثيل مصالح سيراليون. وعند مناقشة طريقة تعيين الأشخاص في المناصب الفنية وإقالتهم من المناصب الفنية كرؤساء لبعثات سيراليون في الخارج، أوضح أنه عند تقديم آرائه إلى الحاكم، فإن رئيس الوزراء سوف يستشير لجنة الخدمة العامة إذا كان التعيين لأحد أعضاء الخدمة العامة؛ لكنه لن يكون ملزماً بقبول مشورة اللجنة.⁽⁹⁵⁾

وقد تمت إحاطة المؤتمر علماً بتسهيلات التدريب والتمثيل المقدمة لسيراليون من قبل بريطانيا، وأيد الإجراء المقترح الخاص بتعيين وعزل رؤساء البعثات، على أساس أن رئيس الوزراء غير ملزم بقبول مشورة لجنة الخدمة العامة عندما يتعلق الأمر بالموظف العام. وقد تقرر حكومة سيراليون أن يشغل منصب الممثل الرئيس لبلدهم في الخارج السفير أو المفوض السامي في بعض الأحيان على النحو المناسب مواطنون مرموقون وليس موظفون محترفون في الخدمة العامة.⁽⁹⁶⁾

ثاني عشر: مسألة تحديد تاريخ الاستقلال:

أشار بيان وزير الدولة للمستعمرات أن تحديد موعد الاستقلال يجب أن يتم في ضوء النظر إلى المشاكلات السابقة. حيث يتعين على البرلمان تمرير قانون استقلال سيراليون، وأقترح أنه قبل تقديمه بفترة وجيزة، ينبغي أن يصدر قرار رسمي من قبل الهيئة التشريعية لسيراليون يطالب بالاستقلال.⁽⁹⁷⁾

وأثناء مناقشات المؤتمر حول التاريخ المناسب للاستقلال، أوضح الجانب البريطاني إن حكومته تقدر رغبة سيراليون في الاستقلال في أقرب وقت ممكن، لكنه شدد على أهمية أن تكون هناك فترة انتقالية مناسبة. واعتبرت بريطانيا شهر يوليو 1961م موعداً للاستقلال، لكن هذا كان في منتصف موسم الأمطار. ولذلك، اقترح أن تكون سنة من تاريخ التوقيع على تقرير المؤتمر هي تاريخ استقلال سيراليون. وأعرب ميلتون مارجاي عن شكر الوفد

⁽⁹⁵⁾ Summary Record of the Fifty Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Fraday, 26th April, 1960, S.L. (60) 5th Meeting, C.O. 879/180, p.17.

⁽⁹⁶⁾ Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, p. 132.

⁽⁹⁷⁾ Initial Statement by the Secretary of State, S.L. (60)3, 20th April, 1960, C.O. 879/181, p. 8.

لحكومة صاحبة الجلالة، ولكنه اقترح أنه من أجل ضمان طقس أفضل لاحتفالات الاستقلال، قد يتم تقديم الموعد أسبوعاً، أي نهاية شهر أبريل 1960م. وتعهد بيرث بالنظر في هذا الاقتراح. وفي النهاية صرح ماكلويد "أن العامل الذي يعلق عليه أكبر وزنا في تقرير تاريخ الاستقلال هو أن سيراليون يجب أن تكون مستعدة للعب دورها الكامل في العالم كدولة مستقلة. وإنه كان يود أن يمر عام على الأقل للتخصير للاستقلال، ولكن بين الأصدقاء، من الحكمة الابتعاد عن الأفكار المتشددة، ولذلك وافقت بريطانيا على منح الاستقلال لسيراليون في 27 أبريل 1961م.⁽⁹⁸⁾ وسيكون هناك مزايا من هذا العام لصياغة الدستور النهائي لسيراليون، وتقديم تشريعات بريطانيا اللازمة للبرلمان. وقد رحب المؤتمر بهذا البيان ووافق على هذا التاريخ موعداً لنيل سيراليون الاستقلال الكامل.⁽⁹⁹⁾

ختام أعمال المؤتمر 4 مايو 1960:

وختاماً لأعمال المؤتمر في 4 مايو 1960 أشاد ماكلويد وزير الدولة لشؤون المستعمرات وميلتون مارجاي رئيس الوزراء بالأجواء الودية التي سادت أعمال المؤتمر. وأعربوا عن أملهم في مستقبل ناجح لسيراليون، وتقتهم في استمرار العلاقات الودية بين سيراليون و بريطانيا. وتم التوقيع على تقرير المؤتمر من قبل ماكلويد، وميلتون مارجاي، وموريس دورمان حاكم سيراليون، وجميع مندوبي سيراليون، باستثناء سياكا ستيفنز، الذي رفض التوقيع لاختلافه مع عدد من نتائج المؤتمر النهائية.⁽¹⁰⁰⁾ حيث قال إنه لن يوقع باسمه لسببين: أولاً، كان يفضل أن تجري سيراليون انتخابات عامة قبل الاستقلال وليس بعد الاستقلال. وثانياً، لا يريد أن يرى دولاً أخرى تستخدم سيراليون كقاعدة عسكرية. وهذا لم يرض جميع أعضاء الوفد.⁽¹⁰¹⁾ وقد انشق سياكا ستيفنز عن حزب الشعب الوطني وأسس حزب مؤتمر جميع الشعب أثناء وجوده في لندن وانسحب من الجبهة المتحدة، وقاد

⁽⁹⁸⁾ Summary Record of the Eighth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Wednesday, 4th May, 1960, S.L. (60) 8th Meeting, C.O. 879/180, p.24; Summary Record of the Ninth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Tuesday, 4th May, 1960, S.L. (60) 9th Meeting, C.O. 879/180, p.25. (ملحق 4)

⁽⁹⁹⁾ Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181, pp. 132, 133.

⁽¹⁰⁰⁾ Summary Record of the Ninth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Tuesday, 4th May, 1960, S.L. (60) 9th Meeting, C.O. 879/180, p.26.

⁽¹⁰¹⁾ Murtala Mohammed Kamara, " Sierra Leone was ripe for Independence: Exclusive interview with Reginald Boltman", AfricaNews, Feb 28, 2011.

حملة معارضة قوية، أيدتها العناصر الشابة المتطرفة، وطالب بضرورة إجراء انتخابات عامة قبل الاستقلال مع وجوب اتباع سياسة خارجية محايدة. غير أنه قبل حلول موعد الاستقلال، قامت بعض الاضطرابات في فريتاون، وقبض على عدد من أعضاء حزب مؤتمر جميع الشعب ومن بينهم ستيفنز الذي اتهم بالتحريض على الفتنة والعصيان والتآمر على نظام الحكم.⁽¹⁰²⁾

وتم إجراء تغييرات مؤقتة في عام 1960م، نتيجة لمؤتمر لندن الدستوري، لتغطية الفترة الانتقالية قبل الاستقلال. فتم تعيين أربعة وزراء جدد في مايو 1960 م، ليصل العدد الإجمالي إلى 15، وترأس رئيس الوزراء، ميلتون مارجاي، مجلس الوزراء لأول مرة في يوليو 1960م. وفي أكتوبر من العام نفسه، شغل الأفارقة حوالي 60 في المائة من المناصب العليا في الخدمة المدنية في سيراليون، مقارنة بحوالي 21 في المائة في عام 1953م.⁽¹⁰³⁾

وفي 27 مارس 1961م أصدر البرلمان البريطاني قانون استقلال سيراليون والذي نص على حصول سيراليون على المسؤولية الكاملة كدولة مستقلة داخل الكومنولث، في اليوم 27 أبريل من العام نفسه، مستعمرة ومحمية سيراليون معاً جزءاً من الممتلكات البريطانية تحت اسم سيراليون. لا يمتد أي قانون صادر عن البرلمان البريطاني في اليوم المحدد أو بعده، أو يُعتبر مُمَنِّدًا، إلى سيراليون كجزء من قانونها، واعتباراً من ذلك اليوم لن تكون الحكومة البريطانية مسؤولة عن حكومة سيراليون.⁽¹⁰⁴⁾

ووأخيراً يمكن القول أن أهم ما يتميز به هذا المؤتمر عن غيره من المؤتمرات المماثلة أنه لم يصحبه دماء ولا صراعا سياسيا، كما أنه لم يكن على رأس الوفد الأفريقي زعيما أطلق سراحه من السجن لنشاطه القومي. ويلاحظ كذلك أن بريطانيا ولو أنها سلمت بمنح سيراليون الاستقلال، فأنها كانت حريصة على استمرار ارتباط سيراليون بها. وبنود اتفاقية الدفاع المشترك حققت لها الإشراف على قاعدة فريتاون، والمطارات، كما تولت تدريب السيراليونيين قوات من الشرطة العسكرية البريطانية. وبهذا تستمر السيطرة البريطانية.⁽¹⁰⁵⁾ ويمكن القول إن النضال من أجل الاستقلال، إذا أمكن تسميته كذلك، قد استمر من خلال

(102) محمد عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 359، 360.

(103) Sierra Leone: The Making of a Nation, **op. cit.**, pp. 29, 32.

(104) Sierra Leone Independence Act 1961, 1961 CHAPTER 16 9 and 10 Eliz 2.

(105) محمد عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 370.

مراجعة دستورية مستمرة، حيث اعتبرت إحدى المراحل بمثابة نقطة انطلاق لأخرى حتى الوصول إلى الاستقلال.⁽¹⁰⁶⁾ وبدا واضحاً أن الحديث في المؤتمر قد تركز كله على التغييرات الدستورية في سيراليون من فترة الاستعمار إلى الاستقلال. وقد سارت المحادثات بسلاسة، ولم يكن هناك خلاف، ولم يكن هناك أي انشقاق باستثناء سياكا ستيفنز، الذي رفض التوقيع.⁽¹⁰⁷⁾

ويلاحظ كذلك أن مؤتمر لندن كان المرحلة النهائية من مراحل تعامل بريطانيا مع مستعمراتها في غرب إفريقيا التي كانت تبدأ بالدكتاتورية المطلقة وتتمثل في تركيز السلطات التشريعية والتنفيذية في يد الحاكم ومستشاريه من كبار الموظفين، ثم مرحلة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عن طريق انقسام المجلس الاستشاري للحاكم إلى مجلس تنفيذي وآخر تشريعي، ثم مرحلة تطوير المجلس التشريعي حيث يزداد عدد الموظفين فيه، ثم يزداد عدد الأفريقيين بالتدرج حتى يصبحوا أغلبية، ثم المرحلة التي يصبح المجلس التشريعي كله من الأفارقة ويصبح رئيس الأغلبية رئيساً للوزراء مع احتفاظ الحاكم البريطاني بحق النقض، ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي الاستقلال في ظل نظام الكومنولث.⁽¹⁰⁸⁾

وإجمالاً فقد بدأ واضحاً من طريقة سير الأمور والمحادثات والمناقشات في المؤتمر أن نقاط الاتفاق بين الجانب البريطاني ووفد سيراليون كانت أكبر بكثير من جوانب الاختلاف، وتمثلت المعارضة بصورة أساسية في سياكا ستيفنز الذي رفض التوقيع على أوراق المؤتمر، في حين حظيت نتائج المؤتمر بموافقة باقي وفد سيراليون. وأهم نتائج المؤتمر هي حصول سيراليون على الاستقلال. وبدا من أوراق المؤتمر كذلك مدى التحضير من قبل الجانب البريطاني للمؤتمر والاستعداد الدقيق لكل القضايا التي ستثار خلال المناقشات وتجهيز الردود المناسبة عليها، مستفيدة من تجربة غانا ونيجيريا.

⁽¹⁰⁶⁾ J. F. A. Ajayi & Michael Crowder, *op. cit.*, p. 647.

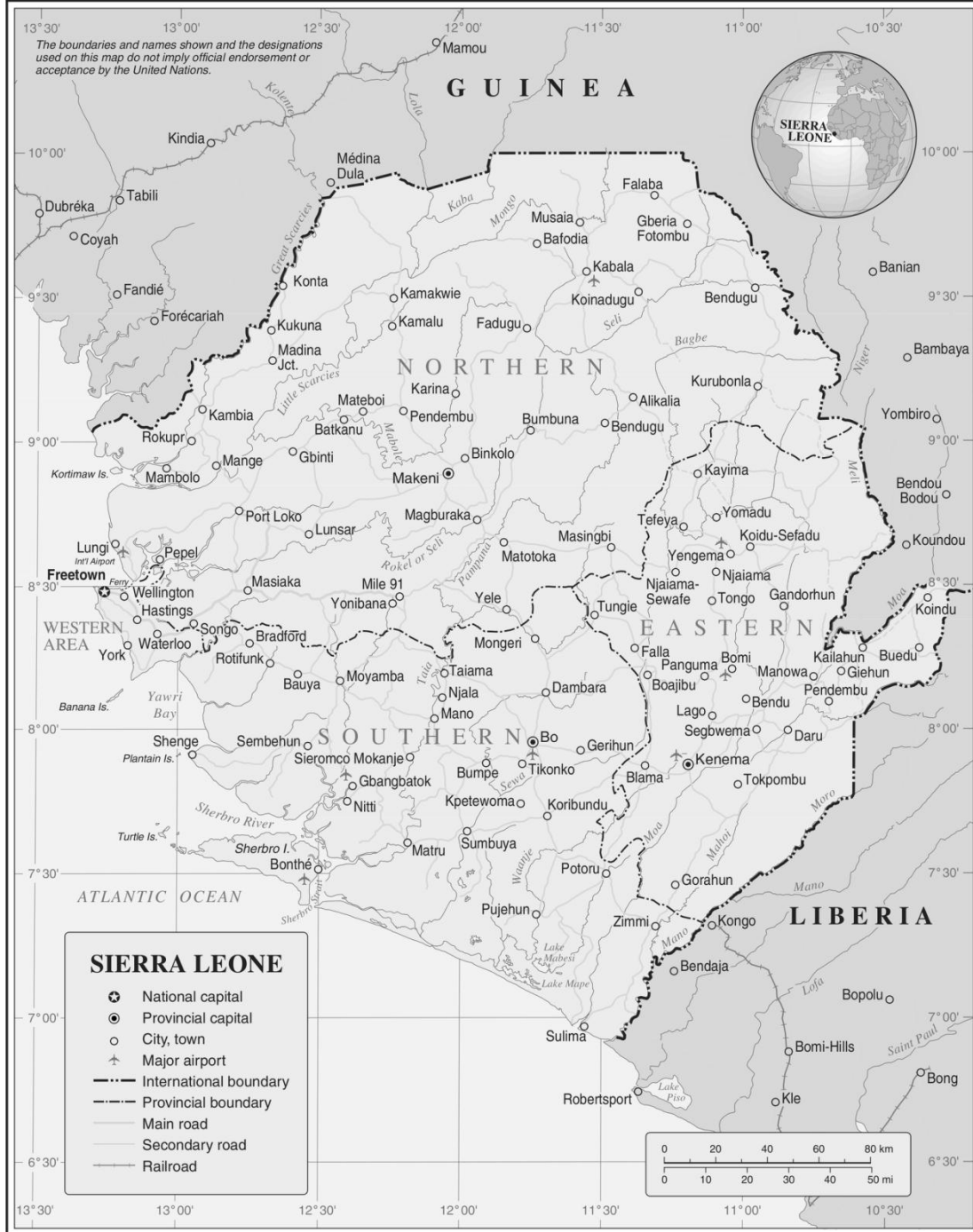
⁽¹⁰⁷⁾ Murtala Mohammed Kamara, "Sierra Leone was ripe for Independence: Exclusive interview with Reginald Boltman", AfricaNews, Feb 28, 2011.

(عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، مرجع سابق، ص 431. ⁽¹⁰⁸⁾)

ملحق رقم (1) خريطة سيراليون السياسية

المرجع:

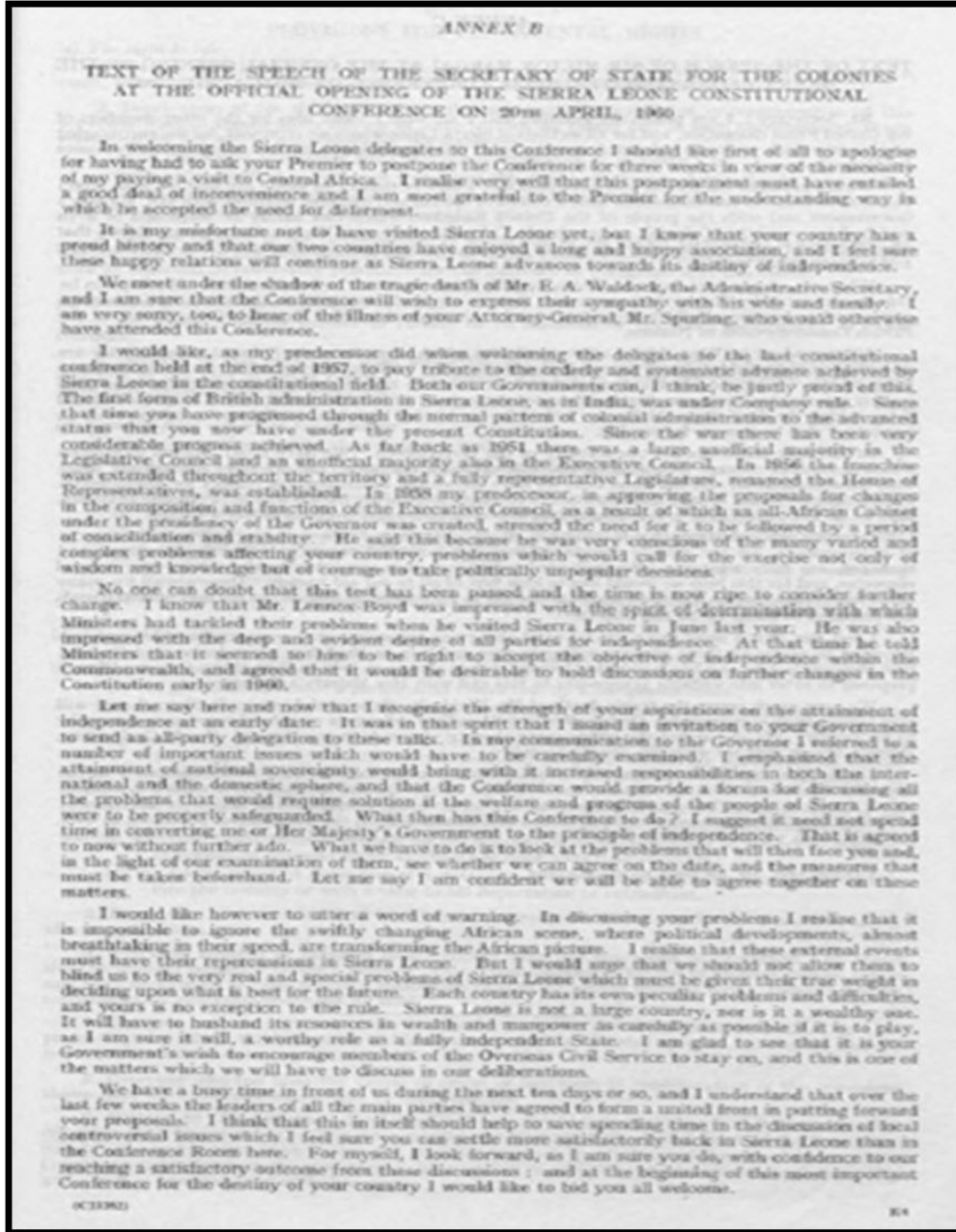
David Harris, Sierra Leone a Political History, (New York: Oxford University Press, 2104).



ملحق رقم (2) محتوى الوثيقة: نص خطاب وزير الدولة للمستعمرات في الافتتاح الرسمي للمؤتمر الدستوري لسيراليون في 20 أبريل 1960.

المصدر:

Summary Record of the First Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Wednesday, 20th April, 1960, S.L. (60) 1st Meeting, C.O. 879/180, p.4.



ملحق رقم (3) نص خطاب السيد ميلتون مارجاي في الافتتاح الرسمي للمؤتمر
الدستوري لسيراليون في 20 أبريل 1960.

المصدر:

Text of the Speech of Sir Milton Margai at the Official Opening of the
sierra Leone Constitutional Conference on 20th April, 1960, Annex C, C.O.
879/181, p.116.

ANNEX C

TEXT OF THE SPEECH OF SIR MILTON MARGAI AT THE OFFICIAL OPENING OF THE
SIERRA LEONE CONSTITUTIONAL CONFERENCE ON 20TH APRIL, 1960

Mr. Secretary: I am personally grateful, and I am sure I speak also for the other members of my United Front delegation, and for all sections of Sierra Leone whom we represent, for the encouraging words with which you have welcomed us and opened this Conference on further constitutional advance for Sierra Leone.

We are proud of the tribute you have paid us. I believe that I can safely say that we from Sierra Leone have come to this conference with a record of cordial and peaceful relations with Her Majesty's Government and with the people of the United Kingdom which can hardly be surpassed or even matched by any other Colonial, or previously Colonial, territory. We are therefore confident that when friends of long standing meet, as we are meeting, the results of our Conference can only be happy and to our mutual benefit.

What we, on our part, hope to achieve at this Conference can be briefly stated. We hope to be able to convince Her Majesty's Government that we are ready to attain to the status of a sovereign nation and to become a fully independent member, sponsored by Her Majesty's Government, of the British Commonwealth of Nations.

All around us in West Africa other territories which were formerly Colonial dependencies are emerging as independent states in rapid succession. We in Sierra Leone, while we do not wish to jump on the "independence bandwagon" just for the sake of conformity, cannot at the same time see any reason why, having creditably advanced through all the normal constitutional stages, we should delay taking the final step. And never before in our history have the conditions for taking such an important step been more favourable.

Of foremost importance is the stability of our Government. We have faced internal difficulties which demanded courage and wisdom and efficient administration, and we have successfully dealt with these difficulties. At the same time we have shown the fullest possible respect for fundamental human rights. I want to take this opportunity to assure some of my friends who have genuine anxieties, that we do not intend ever to ride rough-shod over any individual or group in Sierra Leone.

Secondly, while we agree that it is right to attach importance to the economic and financial aspects of independence, we are equally convinced that our potential resources, properly developed and managed, are fully adequate. We will need help in various ways to develop these our natural resources, and for this help we would like to look first of all to our old friends. There are all too many offers from other sources which we would prefer not to encourage, as long as our old and proved friends are prepared to stand by us and help us.

I feel, Sir, that I must say a special word about our expatriate civil servants from this country. We want to assure all those who are willing to stay and help us, that they are welcome to do so, and that they will not be any less favourably treated if they remain to help us than they are now. We are prepared to enter into suitable agreements to this end with Her Majesty's Government.

We very much regret the tragic death of Mr. Waldock, whose useful service in Sierra Leone will ever remain fresh in our minds. On behalf of myself and my colleagues we extend our sincere sympathy to his family. We also regret the unfortunate absence of our Attorney-General, Mr. A. C. Spurling, through illness, and we wish him speedy recovery.

Finally, Sir, my fellow delegates to this Conference and I look forward with expectancy to the days of deliberation which are ahead of us. We hope that at the end we shall have reached agreement on our date for independence, and that we shall have received the promise of Her Majesty's Government to sponsor our full membership in the Commonwealth, and that all the channels for providing us with the help which we need to develop our resources will have been satisfactorily explored, to our mutual benefit.

I thank you, Sir, for your warm welcome.

ملحق رقم (4) تحديد تاريخ استقلال سيراليون

المصدر:

Summary Record of the Ninth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Tuesday, 4th May, 1960, S.L. (60) 9th Meeting, C.O. 879/180, p.25

S.L.(60) 9th Meeting

SIERRA LEONE CONSTITUTIONAL CONFERENCE, 1960

SUMMARY RECORD OF THE NINTH PLENARY SESSION HELD AT LANCASTER HOUSE, LONDON, S.W.1, ON TUESDAY, 4TH MAY, 1960, AT 2.30 P.M.

PRESENT:

The Rt. Hon. Iain Macleod, M.P.
(In the Chair).

Governor
Sir Maurice Dorman.

Governor's Advisers
Mr. D. F. Pearl. Mr. V. B. Grant. Mr. A. M. Macleod-Smith.

SIERRA LEONE DELEGATION
The Premier, Sir Milton Margai.

Hon. M. S. Mustapha.	Hon. Dr. J. Karefa-Smart.
Hon. H. E. B. John.	Hon. L. B. Taylor-Kamara.
Hon. D. L. Sumner.	Hon. Kande Burch.
Hon. Paramount Chief R. B. S. Koker.	Hon. Paramount Chief Bai Koble Pathbana.
Hon. A. M. Margai.	Hon. T. S. Mbrisa.
Hon. J. Nelson-Williams.	Hon. J. Barthes Wilson.
Hon. Paramount Chief Jaia Kai Kai.	Hon. Paramount Chief Vandi Mustapha.
Hon. A. H. Demby.	Mr. C. M. A. Thompson.
Hon. C. B. Rogers-Wright.	Mr. Siaka F. Stevens.
Mr. H. R. S. Bultman.	Mr. H. N. Georgestone.
Mr. J. C. Dougan.	Mrs. E. Harris.

Mrs. C. Cummings-John.

Advisers
Mr. I. T. A. Wallace-Johnson. Mr. Gershon Collier.

UNITED KINGDOM DELEGATION
Sir Hilton Poynton.
Mr. C. G. Eastwood.
Mr. P. A. Carter.
Mr. I. H. Cruchley.

Secretariat
Mr. B. M. Day. Mr. S. D. Holdershaw.
Mr. B. L. Barber. Mr. J. D. W. Hughes.

CONTENTS

Item	Subject
1	Date of Independence.
2	Report of the Conference.
3	Signing of the Report of the Conference.

1. DATE OF INDEPENDENCE
(Previous reference: S.L.(60) 8th Meeting, Item 3.)

Mr. MACLEOD said that the factor to which he attached the greatest weight in deciding the date of independence was that Sierra Leone should be ready to play her full part in the world as an independent nation. He would have liked initially to leave at least a year to prepare for independence; but among friends it was sometimes wise to depart a little from strict ideas. Her Majesty's Government therefore agreed that independence should be granted on the 27th April, 1961.

The Conference:
(1) took note, with approval, that Sierra Leone would become fully independent on the 27th April, 1961.

2. REPORT OF THE CONFERENCE
The Conference had before them the draft Conference Report circulated under cover of S.L.(60)26, with amendments and additions circulated as S.L.(60)27, 30 and 31.
In discussion a number of amendments to the draft were agreed.

The Conference:
(2) approved the draft Conference Report subject to the amendments agreed in discussion.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق المنشورة:

مجموعة وثائق وزارة المستعمرات البريطانية:

● C.O. 879/ 179

- Appendix "A" to Brief No.3, Procedure for the Election of Paramount Chiefs and Their Election to the Legislature, C.O.879/179.
- Creation of Sierra Leone Citizenship, Secret and Personal, S.L.B. (60)8, Brief No.8, C.O. 879/179.
- Constitutional Changes before Independence, WAF. 16/1026/014, S.L.B (60)5, Brief No.5, Secret and Personal, C.O. 879/179.
- Defence, Brief No.2, S.L.B (60) 2, Secret and Personal, C.O. 879/179.
- Electoral Reform, S.L.B. (60)3, Secret and Personal, Brief No.3, C.O. 879/179.
- Elections Before Independence, S.L.(60)17, 22nd April, 1960, Paper Submitted by Siaka Stevens, Member of the People National party Alliance Group and Deputy Leader of the people National Party, for Circulation to the Conference With the Permission of the Secretary of State, C.O. 879/179.
- Financial Assistance to Sierra Leone after Independences, WAR. 16/1026/09, Brief No.1, C.O. 879/179.
- Future of Audit Department, S.L.B. (60)12, Brief No.12, Secret and personal, C.O. 879/179.
- Fundamental Rights, Secret and Personal, Brief No.4, C.O. 879/179.
- Judicial and legal Matters, S.L.B (60)6, Brief No.6, Secret and personal, C.O. 879/179.

- Procedure for the Amendment of the Constitution of Sierra Leone after Independence, WAF. 16/1026/013, S.L.B. (60), Brief No.7, C.O. 879/179.
- Sierra Leone Delegation, S.L.B (60)14, Secret and Personal, Brief No. 14, C.O. 879/179.
- Sierra Leone Diplomatic Representation on Independence, WAF. 12/1026/015, S.L.B. (60)9, Brief No.9, Secret and Personal, C.O. 879/179.
- C.O.879/ 181:**
- Text of the Speech of Sir Milton Margai at the Official Opening of the sierra Leone Constitutional Conference on 20th April, 1960, Annex C, C.O. 879/181.
- Initial Statement by the Secretary of State, S.L.(60)3, 20th April, 1960, C.O. 879/181.
- Creation of Sierra Leone Citizenship, S.L.(60)8, 20th April, 1960, C.O. 879/181.
- Constitutional Changes before Independence, S.L.(60)5, 20th April, 1960, C.O. 879/181.
- Judicial and Legal Matters, S.L. (60)6, 20th April, 1960, C.O.879/181.
- Procedure for the Amendment of the Constitution of an Independent Country, S.L.(60)7, 20th April, 1960, C.O. 879/181.
- Audit Department, S.L.(60) 12, 20th April, 1960, C.O. 879/181.
- Sierra Leone Diplomatic Representation Overseas, S.L. (60)9, 20th April, 1960, C.O. 879/181.
- Sierra Leone Delegation Proposals for an Independence Constitution, S.L.(60)14, 21st April, 1960, C.O. 879/181.

- Sierra Leone – Defence, Main Heads of Proposed Defence Agreement Between the United Kingdom and Sierra Leone Governments, S.L.(60)19, 26th April, 1960, C.O. 879/181.
- Scheme of Retirement Benefits for the Public Service, S.L. (60)22, 27th April, 1960, C.O. 879/181.
- Public Officers Agreement, S.L. (60)23, 27th April, 1960, C.O. 879/181.
- Draft Report (1), S.L. (60)26, 2nd May, 1960, C.O. 879/181.
- Draft Report (3) Note by the Secretary General, S.L. (60)30, 4th May, 1960, C.O. 879/181.
- Public Officers: Compensation Scheme, S.L.(60), 4th May, 1960, C.O.879/181.
- Report of Conference, S.L. (60)32, 4th May, 1960, C.O. 879/181.
- Fundamental Human Rights, S.L. (60) 15, C.O. 879/ 181.
- C.O. 879/180:**
- Summary Record of the First Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Wednesday, 20th April, 1960, S.L. (60) 1st Meeting, C.O. 879/180.
- Summary Record of the Third Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Thursday, 21st April, 1960, S.L. (60) 3rd Meeting, C.O. 879/180.
- Summary Record of the Fourth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Friday, 22nd April, 1960, S.L. (60) 4th Meeting, C.O. 879/180.
- Summary Record of the Fifty Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Friday, 26th April, 1960, S.L. (60) 5th Meeting, C.O. 879/180.

- Summary Record of the Sixth Plenary Session Held at Lancaster House, London , S.W.1, on Thursday, 28th April, 1960, S.L.(60) 6th Meeting, C.O.879/180.
- Summary Record of the Eighth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Wednesday, 4th May, 1960, S.L. (60) 8st Meeting, C.O. 879/180.
- Summary Record of the Ninth Plenary Session Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Tuesday, 4th May, 1960, S.L. (60) 9th Meeting, C.O. 879/180.
- Record of Discussion Between the United Kingdom and Sierra Leone Government on the Proposed Compensation Scheme and Public Officers Agreement for Sierra Leone Held at Lancaster House, London, S.W.1, on Monday, 2nd May, 1960, C.O.879/180.

☒ وثائق البرلمان البريطاني:

- Sierra Leone Independence Act 1961, 28th March 1961, CHAPTER 16- 9 and 10 Eliz 2.

ثانياً: المؤلفات والدراسات:

☒ المؤلفات والدراسات العربية:

- أحمد طاهر، إفريقيا في مفترق الطريق (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والنشر، 1965).
- راشد البراوى، مشكلات القارة الإفريقية السياسية والاقتصادية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1960).
- عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقى الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001).
- محمد عبد المنعم يونس، أفريقيا بين الاسترقاق والتحرر "سيراليون" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981).
- محمود شاكر، سيراليون (بيروت: المكتب الإسلامي، 1979).

المؤلفات والدراسات الأجنبية:

- A Handbook of Sierra Leone: Facts and Figures, (Washington: the Information Section of the Embassy of Sierra Leone, 1968).
- Bankole Kamara Taylor, Sierra Leone: The Land, Its People and History, (Dar es Salaam: New Africa Press, 2011).
- C. Magbaily Fyle, Historical dictionary of Sierra Leone, (Maryland: Scarecrow Press, 2006).
- Christopher Fyfe, a Short History of Sierra Leone, (London: Longmans, 1964).
- David Harris, Sierra Leone a Political History, (New York: Oxford University Press, 2104).
- Sierra Leone: The Making of a Nation, British Information Services, (London: 1960).
- John R. Cartwright, Political Leadership in Sierra Leone, (University of Toronto Press, 1978).
- J. F. A. Ajayi & Michael Crowder, History of West Africa, Vol.2, (New York: Columbia University Press, 1973)
- Joe A.D. Alie, a New History Sierra Leone, (New York: Martin's Press, 1990).

ثالثاً: الأبحاث المنشورة:

- كريم مطر الزبيدي وأحمد مظهر الهلالي، "الحركة الوطنية في سيراليون 1898 - 1961"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد: 29، العدد: 2، (2022).

رابعاً: المقابلات:

- Murtala Mohammed Kamara, " Sierra Leone was ripe for Independence: Exclusive interview with Reginald Boltman", AfricaNews, Feb 28, 2011.

خامساً: الموسوعات:

-عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 5، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).

سابعاً: مواقع الانترنت:

-<http://www.sierra-leone.org/Heroes/heroes8.html> accessed: 5/9/2022

-<https://www.thepeerage.com/p4584.htm#i45832> accessed: 5/9/2022

